



الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١١٨

الخميس ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد النصر: (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

مشروع القرار (A/66/L.48/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون بأن الجمعية العامة عقدت في جلستها العامة الثانية والسبعين، التي عقدتها في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مناقشة بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال، بصورة مشتركة مع البند ١١٧ من جدول الأعمال، والبند ١٢٣ من جدول الأعمال، وبنده الفرعي (أ) والبند ١٢٤ من جدول الأعمال.

من دواعي سروري وشرفي العظيم، أن أتولى عرض مشروع القرار هذا على الجمعية العامة، كنص للرئيس بالنيابة عن الدول الأعضاء. ومما شجعني كثيرا الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظّمته الأمم المتحدة لمدة يومين خلال شهر نيسان/أبريل الماضي، والذي خصصته للسعادة. أكدت في معرض بياني الذي ألقينته في ذلك الاجتماع على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولية وإنصافا وتوازنا، يعزز الاستدامة ويقضي على الفقر، ويعزز الرفاهية والسعادة. في ذلك السياق، كنت أعترم أخذ زمام المبادرة لمتابعة القرار ٣٠٩/٦٥ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي أقر بأن السعي للسعادة هو هدف

تأين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تنتقل إلى البت في البنود المدرجة على جدول أعمالنا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تعازي لوفاة صاحب السمو الملكي ولي العهد في المملكة العربية السعودية الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود. لقد تلقينا ببالغ الأسى والحزن العميق نبأ وفاة صاحب السمو الملكي.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أود أن أتوجه بأحر التعازي للعائلة المالكة، وإلى حكومة وشعب المملكة العربية السعودية.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



واستلهما لذلك الاعتقاد، بادر وفد بلدي إلى تقديم مشروع قرار معنون "السعادة: صوب نهج شامل للتنمية"، اعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في حزيران/تموز ٢٠١١ (القرار ٦٥/٣٠٩). وعملا بذلك القرار، تشرف وفد بلدي في ٢ نيسان/أبريل هنا في نيويورك، باستضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن موضوع "الرفاه والسعادة: تحديد نموذج اقتصادي جديد".

لقد أكد رئيس وزراء بوتان في كثير من الأحيان على ما يلي:

"من بين الاستخدامات الشائعة لكلمة السعادة التعبير عن الشعور العابر - سعيد اليوم حزين غدا - الناجم عن بعض الظروف الخارجية المؤقتة مثل الثناء أو اللوم، الربح أو الخسارة. غير أن السعادة يمكن أن تعني أيضا حالة عميقة وثابتة تتمخض عن العيش في انسجام تام مع الطبيعة، ومع مجتمعاتنا وإخواننا وثقافتنا وتراثنا الروحي - وباختصار، تنبع هذه الحالة من الشعور بالارتباط التام مع عالمنا".

لقد آن الأوان لكي نقوم جميعا - صغارا وكبارا، أغنياء وفقراء - باتخاذ الخطوات التي ستساعدنا على تجاوز خلافاتنا وتوحيد كلمتنا، حتى نحقق ارتباطا أقوى فيما بيننا ومع عالمنا.

وهكذا، يثني وفد بلدي بارتياح كبير على المبادرة النبيلة التي اتخذها الرئيس لإعلان ٢٠ آذار/مارس اليوم الدولي للسعادة. إن القرار ٦٦/٢٨١ الذي اتخذته الجمعية العامة للتو، يتناول بصورة حقيقية جوهر هدفنا العالمي.

وأنا على ثقة بأن مبادرة الرئيس ستشجع الدول الأعضاء على السعي إلى وضع السياسات التي ستعزز سعادة مواطنيها ورفاههم في بيئة سلمية وآمنة.

أساسي من حقوق الإنسان. ويدعونا نفس القرار إلى اتخاذ تدابير تركز بشكل أفضل على أهمية السعي إلى تحقيق السعادة والرفاهية فيما يخص التنمية البشرية.

وأعتقد أن إعلان يوم دولي للسعادة من قبل الجمعية العامة، يحتفل به كل عام، بمشاركة كاملة من لدن المجتمع الدولي ككل، سيشكل طريقة استشرافية للتركيز على قيمة السعادة، بوصفها هدفا وطموحا عالميين في حياتنا جميعا.

ويحظى اختيار تاريخ ٢٠ آذار/مارس يوما دوليا للسعادة، بتأييد الجميع. وبما أنه يوم الاعتدال الربيعي، فإنه يوم يكتسي أهمية على المستويين الكوني والعالمي. وسيكون ذلك التاريخ أيضا أكثر ملائمة للجميع، بما في ذلك المجتمع المدني، للمشاركة في الاحتفال بيوم الأمم المتحدة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.48/Rev.1، المعنون "اليوم الدولي للسعادة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.48/Rev.1؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتان.

السيدة فمغيل (بوتان) (تكلمت بالإنكليزية): يسعى كل إنسان إلى العيش حياة سعيدة. وقد يكون ذلك هو الهدف النهائي الذي يعيش الإنسان من أجل تحقيقه. غير أنه أصبح من الواضح على نحو متزايد أن ما نضعه من سياسات وما نتخذه من إجراءات لا تتماشى مع تلك الغاية فحسب، بل إنها بدأت تقوض الأسس ذاتها التي يقوم عليها أمننا الجماعي وبقاؤنا. ينبغي أن نغير أسلوبنا ونتبع نمودجا جديدا على وجه الاستعجال.

الأمين العام المعنون "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية". ويتضمن التقرير خمس توصيات تتعلق بمناقشاتنا اليوم.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وثيقة تاريخية فيما يتعلق بجهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. والاستراتيجية شاملة من حيث نطاقها، ووفائية من حيث طبيعتها ومتكاملة من حيث نهجها. وقد اعتمدتها الدول الأعضاء بتوافق الآراء عام ٢٠٠٦، وهي تدل على تنديد جميع دول العالم بأعمال الإرهاب كافة. وتتميز هذه الاستراتيجية بإطار السياسات الفريد لديها. وهي إنجاز كبير للمجتمع الدولي، يظهر حسن نيته وإرادته لمضافة الجهود والعمل ككيان واحد حتى عندما يواجه اختيارات صعبة. وتشمل أركانها الأربعة جميع المسائل التي لا بد من معالجتها لمكافحة الإرهابي بصورة فعالة على الصعيد العالمي.

لقد حان الوقت لتنفيذ الاستراتيجية بصورة أكثر فعالية. وآمل أن يوجد هذا الاستعراض الثالث الزخم اللازم صوب تنفيذها التام في الميدان. خلال ندوة الأمين العام بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أكدت مجددا عزم الدول الأعضاء على تنفيذ الاستراتيجية، لاسيما من خلال تعزيز التعاون الدولي. والواقع أن ندوة الأمين العام برمتها سلطت الضوء على أهمية الاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على أهمية التعاون الإقليمي في جهودنا لمكافحة الإرهاب. وقد أثبتت العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم مزايا أنشطة التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن نتعلم من تلك التجارب والنظر في الكيفية التي يمكننا أن نستخدم بها تحسين التعاون الإقليمي لتعزيز أعمال مكافحة الإرهاب، على الصعيدين الوطني

وأود، بالتالي، أن أؤكد تأييد وفد بلدي التام وغير المشروط للقرار ٢٨١/٦٦، الذي يعلن ٢٠ آذار/مارس اليوم الدولي للسعادة. وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تحذو نفس الحذو، وأشجعها على ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/66/762 و A/66/762/Add.1)

مشروع القرار (A/66/L.53)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قامت، فيما يتعلق بهذا البند، باتخاذ القرارين ١٠/٦٦ و ١٢/٦٦ في جلسيتها العامتين الستين والحادية والستين، على التوالي، المعقودتين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومعرض على الجمعية الآن تقرير الأمين العام الواردين في الوثيقتين A/66/762 و A/66/762/Add.1، ومشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/66/L.53.

ويتوخى من هذا الاجتماع إجراء الدول الأعضاء دراسة لتقريبي الأمين العام وتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والنظر في استكمال الاستراتيجية لتستجيب للتغيير، وفقا للقرار ٢٩٧/٦٤، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

نجتمع اليوم في إطار الاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وفقا للقرار ٢٩٧/٦٤. وأرحب بممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنسقيها المعنيين بمكافحة الإرهاب، الذين يشاركون معنا في هذه الجلسة الهامة. لقد عرض على الدول الأعضاء تقرير

يعمل ميسراً للتشاور مع الدول الأعضاء، وأشكره على العمل الذي قام به في الخروج بالوثيقة الختامية.

في الختام، أدعو الممثلين إلى إبداء وجهات نظرهم حول كيفية إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. تشكل الاستراتيجية حجر الزاوية لإطار عملنا الدولي لمكافحة الإرهاب. إن عزمنا قوي، لكنه بحاجة إلى العمل وإلى إحراز النتائج. لا يمكن أن نحقق آمالنا في بناء عالم خال من الإرهاب إلا بالإرادة السياسية القوية، وبالتنفيذ والإنجاز.

السيد بايرد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ونحن نجتمع لتجديد التزامنا المتعدد الأطراف بمكافحة الإرهاب، ندرك وجود موقع أثري على بعد ٥ كيلومترات من هذه القاعة نفسها. أشير بذلك إلى موقع نقطة الصفر "غرواند زيرو" لأكبر هجوم إرهابي دموي في تاريخ العالم. وكما قلت في كلمتي أمام الجمعية العامة في الخريف الماضي، تشكل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تذكيراً صارخاً لنا بأن الشر موجود، وأن الحياة معرضة للخطر، وأن للحرية أعداء، وأن داء الإرهاب المتطرف حقيقة ماثلة.

وفي حين كانت الفاشية والشيوعية تشكلان أكبر التحديات في الأجيال السابقة، فإن الإرهاب بات هو التحدي الكبير الذي يواجهنا. لا يوجد بلد في مأمن من هذا التهديد. ولا يمكن لأي بلد تجاهل هذا التحدي. من تفجيرات الشاحنات في العراق، إلى حرق سينما ريكس في عبادان في إيران عمداً، إلى مذبح مدرسة بيسلان في الاتحاد الروسي، إلى تدمير الرحلة ١٨٢ للخطوط الجوية الهندية في الجو، إلى تفجيرات مومباي المتزامنة في عام ١٩٩٣، تظهر أكثر الهجمات دموية في تاريخنا أن الإرهاب لا يراعي الحدود، ولا يحترم المدنيين، ولا يحايي منطقة دون غيرها.

والدولي. وباختصار، لا بد من بذل الجهود المتعدد الجنسيات التي تتجاوز نطاق النهج التقليدية والمحلية. وما من دولة تعمل بمفردها، مهما بلغت قوتها، يمكنها أن تمنع تنفيذ كل التهديدات.

وتكتسي جميع أركان الاستراتيجية أهمية للتنفيذ المناسب، غير أنني أود أن أشدد على ركنين، الركن الأول والركن الرابع، اللذين يستحقان التركيز عليهما بصورة متساوية، ونحن نخرط في أنشطتنا لمكافحة الإرهاب. وبالأمر، نظم مكثي مناقشة مواضيعية بشأن أهمية تعزيز الحوار والتفاهم مواجهة إغراء الإرهاب. وخلال المناقشة المواضيعية، ذكرت من جملة مبادرات وهياكل أخرى، الدور الحاسم الذي يقوم به تحالف الأمم المتحدة للحضارات، فيما يتعلق بتعزيز التفاهم المتبادل في جميع أنحاء العالم. وبناء مجتمعات أكثر تماسكا وتسامحا ومرونة، يمكن أن نحرّم الإرهابيين من الحيز والصورة اللذين يحتاجون إليهما لنشر خطابهم وحملاتهم. وبالمثل، فإن حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب مسألتان تكملان بعضهما بعضا، ولا تزالان تنطويان على مسؤوليات هامة بالنسبة لجميع الدول.

وفي إطار جهودنا للقضاء على الإرهاب، يجب ألا نتخلى عن مبادئنا وقيمنا لحماية حياة جميع المواطنين وممتلكاتهم وكرامتهم.

يجب أن نفعل شيئاً فيما يتعلق بعزمنا بشأن الركيزة الرابعة من ركائز الاستراتيجية. ومن الطرق التي نستطيع بها فعل شيء أن نحرز تقدماً في تعزيز حقوق ضحايا الإرهاب وغيره من أشكال العنف السياسي. من واجبنا الأخلاقي أن نقوم بذلك. كما أنه وسيلة عملية لترع الشرعية عن العنف الإرهابي من خلال فضح الفظائع التي يتسبب فيها هذا العنف.

وأود أن أعرب عن تقديري للسفير غيرمو ريشنسكي، الممثل الدائم لكندا، لقبوله الاضطلاع بالمسؤولية الجسيمة بأن

حلولها باللونين الأبيض والأسود، بل بدرجات متفاوتة من اللون الرمادي. غير أن ذلك لا ينطبق على عزمنا على مكافحة الإرهاب. فهو ليس بغامض ولا مبهم. الكلمات واضحة وضوح الشمس: "بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبه وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه".

كثيرا جدا ما تحجم وسائل الإعلام الدولية عن استخدام كلمة "إرهابي"، في اعتقاد ساذج وخاطئ منها بأن وصف العنف عند إيراده في الأخبار بأنه عمل إرهابي سيشكل حكماً على قضية مرتكبي العنف. ومن خلال التظاهر بأن كل شيء نسي، تنفي وسائل الإعلام هذه وجود الإرهاب نفسه. الإرهاب ليس قضية سياسية أو دينية. الإرهاب هو استخدام العنف ضد المدنيين والشرطة والأهداف العسكرية من أجل تلك القضية السياسية أو الدينية. وفقا لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية، يشكل ارتكاب هذه الأفعال إرهاباً بغض النظر عن من ارتكبه، وأين ارتكبه وأياً كان الغرض منه.

في هذا السياق، تذكرنا تعاليم المهاتما غاندي العظيم بضرورة عدم الخلط بين عدالة القضية واستخدام العنف الإرهابي لدفع هذه القضية إلى الأمام. كتب المهاتما، "لا يمكن أبدا نشر الحقيقة بنشر العنف". لقد رحبت كندا باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ويسرني أن نجدد التزامنا بها اليوم.

تؤيد كندا الركائز الأربع لإستراتيجية الأمم المتحدة، وهي على وجه التحديد: معالجة الظروف التي أدت إلى انتشار الإرهاب، والوقاية من الإرهاب ومكافحته، وبناء القدرات، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الدول الأعضاء هي المسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ هذه الاستراتيجية المهمة. وقد أحرزت كندا تقدما كبيرا في ذلك، سواء في الداخل أو في جميع أنحاء العالم. هذا العام، في شهر شباط/فبراير، أصدرت الحكومة الكندية رسميا إستراتيجيتها

بشعور من الحزن ودونما إحساس بالفخر أحكي لكم عن أول تجربة مباشرة لكندا مع وحشية الإرهاب. لقد جرى التخطيط والتنفيذ لما أشرت إليه من تفجير رحلة الخطوط الجوية الهندية عام ١٩٨٥ على أراضيها وقتل فيه ٢٨٠ كندياً. وفي ١١ أيلول/سبتمبر لقي ٢٤ كندياً مصرعهم بشكل مأساوي. ولأن كندا أمة أثرت مساهمات المهاجرين القادمين من جميع البلدان في أنحاء العالم، فأينما وقع هجوم إرهاب في العالم، شعرت بالألم الأسر والأصدقاء في كندا وتشاطروه.

تعرف كندا الإرهاب بأنه إلحاق الضرر عمدا بهدف تخويف الجمهور فيما يتعلق بأمنه، أو للضغط على حكومة أو شخص أو منظمة لأغراض سياسية أو دينية أو أيديولوجية.

الأسباب السياسية أو الدينية أو الأيديولوجية ليست هي الإرهاب. لكن استخدام العنف لدعم السياسة أو الدين أو العقيدة هو الإرهاب. أنا أثير هذه النقطة لأؤكد على حقيقة أن لا مبرر أبدا للأعمال الإرهابية، بغض النظر عن الأسباب وبغض النظر عن مدى شرعية المظالم. في هذا الصدد، إنه لأمر ذو مغزى أن تتداعى دول العالم متحدة لتدين الإرهاب بعبارات واضحة لا لبس فيها.

تستخدم إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ (انظر القرار ٦٠/٢٨٨، المرفق) عبارات قاطعة المدلول ومطلقة:

"نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نقرر:

١ - إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة مستمرة وقاطعة وقوية، أيا كان مرتكبه، وحيثما ارتكب، وأيا كانت أغراضه، على أساس أنه يعد واحدا من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يقال إن الغموض البراغماتي هو لغة الدبلوماسية. فالمسائل المعروضة على الجمعية العامة في الغالب لا تصاغ

والتعديلات التي أدخلت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية؛ وهو لا يعرف حدوداً. والتصدي الفعال للإرهاب يجب أن يكون عالمياً أيضاً وألا يترك أي ثغرة للإرهابيين لاستغلالها. وهذا هو السبب في أن الركيزة الثالثة لاستراتيجية الأمم المتحدة - بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته - في غاية الأهمية. والبرنامج الكندي لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب يوفر للبلدان الأخرى التدريب والمعدات والمساعدة والخبرة التقنية والقانونية والأمنية لإعانتها على منع الأنشطة الإرهابية والتصدي لها. ونوفر للبلدان الأخرى ما تحتاج إليه من تدريب ومعدات لتمكين وكالات إنفاذ القانون من تبادل المعلومات وإجراء التحقيقات وتعزيز أمن الحدود ومنع الجماعات الإرهابية من استخدام الأموال لتمويل هجمات في جميع أنحاء العالم.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يسرني أن أؤكد أن كندا، من خلال برنامجها لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، ستساهم بنحو ٨ ملايين دولار إضافية لدعم مشاريع بناء القدرات التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. ونحن نقدر القيمة الكبيرة لإنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مؤخراً، وهو منتدى عملي المنحى للتنسيق لتعبئة الالتزام والقدرات لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ويسر كندا أن تتولى منصب الرئيس المشارك، إلى جانب الجزائر، للفريق العامل المعني بمنطقة الساحل في المنتدى. والفريق العامل يضم في عضويته خبراء لبناء شبكات عبر الحدود وتبادل أفضل الممارسات وتعزيز المهارات للكشف عن الإرهاب ومكافحته.

وقد جددنا أيضاً برنامج الشراكة العالمية الكندي، والذي يساعد على مكافحة خطر الإرهاب النووي والإشعاعي والبيولوجي والكيميائي. وكما قال رئيس الوزراء ستيفن

لمكافحة الإرهاب. تستند إستراتيجية كندا على أربعة عناصر متعاضدة: الوقاية والكشف والمنع والاستجابة.

تتوافق الركيزة الأولى لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مع العنصر الأول للإستراتيجية الكندية، وهو منع الأفراد من الانخراط في الإرهاب.

نحن نعمل على جعل المجتمعات الكندية أكثر مقاومة للتطرف والتعصب المتسمين بالعنف. لن نتردد في تحدي الفكر المتطرف الداعي إلى العنف ومواجهته. نحن عازمون على الحد من مخاطر استسلام الأفراد للتطرف والرايكيالية المتسمين بالعنف. كما تستثمر حكومتنا بشكل كبير في مجال البحوث حول الإرهاب ومكافحة الإرهاب، مثل كيفية الوقاية من التطرف العنيف ومواجهته.

وتعزيزاً للركيزة الثانية من ركائز إستراتيجية الأمم المتحدة، المتمثلة في منع الإرهاب ومكافحته، تتخذ كندا العديد من الخطوات الملموسة. تشمل هذه الخطوات اعتماد قوانين محلية لتنفيذ وإنفاذ اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة الاثني عشر المتعلقة بالإرهاب التي تفخر كندا بأن تكون طرفاً فيها؛ وتحميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة المفروض على الأفراد والمنظمات المصنفين على أنهم داعمون للإرهاب أو مرتبطون به؛ وسن قانون جديد يسمح لضحايا الإرهاب بمقاضاة الجناة والداعمين للإرهاب، بما في ذلك الدول التي تدعمه؛ وتعديل القانون الجنائي لإعطاء الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الأدوات التي يحتاجون إليها للاستجابة بفعالية للإرهاب والتصدي للإرهاب النووي على نحو أفضل؛ ووضع إستراتيجية للأمن السيبراني لكندا؛ والاستثمار في تعزيز الأمن للسفر الجوي والشحن الجوي.

ويقوم البرلمان الكندي حالياً باستعراض قانون الإرهاب النووي. وبعد سن هذا القانون، سوف يكون بوسع كندا أن تصدّق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي،

بها جون كيندي هذا التحدي عينه. ففي خطاب أمام الجمعية العامة في عام ١٩٦١، أشار الرئيس كيندي إلى أنه يعلم علم اليقين أن الإرهاب لن ينجح وقال:

”الإرهاب ليس سلاحا جديدا. فقد استخدمه على مر التاريخ أولئك الذين لم يتمكنوا من تحقيق النصر، سواء عن طريق الإقناع أو ضرب المثل. ولكنهم يفشلون حتما لأن الرجال ليسوا خائفين من الموت في سبيل حياة جديرة بأن تعاش، أو لأن الإرهابيين أنفسهم قد أدركوا أن الرجال الأحرار لا يمكن إخافتهم بإطلاق تهديدات وأنه سيكون هناك رد على العدوان“.

وأنا أشكر رئيس الجمعية على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة جلسة اليوم. وأود أن أؤكد مجددا التزام كندا بالعمل مع الدول الأعضاء والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ووكالات الأمم المتحدة المختصة من أجل التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لهذه الاستراتيجية ذات الأهمية الكبيرة جدا.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن استعراض فترة السنتين الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبعد الجزء الأول من بياني، سأخاطب الجمعية بصفتي الوطنية.

بداية، تود منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها سعادة السفير غيرمو ريشنسكي، الممثل الدائم لكندا، بصفته ميسر مشاورات استعراض فترة السنتين الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والتي تهدف للتوصل إلى مشروع قرار يُعتمد بتوافق الآراء بشأن الاستعراض الثالث. ومنظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المساواة

هاربر عندما أعلن تحديد البرنامج في مؤتمر قمة الأمن النووي في سول،

”برنامج الشراكة العالمية الكندي أمر أساسي للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب النووي ولمنع أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة من الوقوع في الأيدي الخطأ“.

وجميع شراكاتنا تتيح لنا تعزيز جهودنا مكافحة الإرهاب وتبادل أفضل الممارسات.

والركيزة النهائية لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب - احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون - هي صدى لمبادئ كندا. فالمجتمع الكندي قائم على سيادة القانون باعتبارها حجر زاوية للسلام والنظام والحكومة الجيدة. ويترتب على ذلك ضرورة الالتزام بسيادة القانون في جميع أنشطة مكافحة الإرهاب. ويجب على المؤسسات الحكومية العمل في إطار ولاياتها القانونية في سياق مكافحة الإرهاب. والتمسك بسيادة القانون يشمل التقيد بالالتزامات القانونية الدولية والمحلية بحماية حقوق الإنسان. واحترام وتشجيع حقوق الإنسان هما من القيم الأساسية لكندا.

ولكن الأمن أيضا حق من حقوق الإنسان. والإرهاب يمثل هجوما على الحقوق الأساسية لمجتمعنا، مثل حرية الفكر وحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحق الفرد في الحياة والحرية والأمن. والإيمان بحقوق الإنسان أمر أساسي. فهو يحكم خيارات السياسة العامة وصنع القرار ويحكم المعايير في التحقيقات. وبينما زادت قدرتنا على التصدي للتهديدات على جميع الجبهات بشكل كبير خلال العقد الماضي، فإن خطر الإرهاب لا يزال قائما ويتطور. وبالتالي، فإن مكافحة الإرهاب مستمرة ويجب أن تتطور أيضا. وفي هذا النضال المستمر، من الأهمية بمكان أن يبقى دول ومواطنو العالم على إيمانهم. ويجب أن نحافظ على الأمل في الانتصار. ومهما كان ظلام غيوم عاصفة الإرهاب والعنف، فلنتذكر الثقة التي واجه

تود المنظمة الإعراب عن قلقها إزاء دفع مبالغ فدية للجماعات الإرهابية، والتي تشكل أحد مصادر تمويل الأنشطة الإرهابية، وكذلك التأكيد على الدور المحوري للجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب، لأنها هي الهيئة الوحيدة ذات العضوية العالمية من هيئات الأمم المتحدة.

انضمت منظمة التعاون الإسلامي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. غير أنه مما يؤسف له عدم تضمين مشروع القرار بعض مقترحات المنظمة، مثل الإشارة إلى الطابع والطبيعة المتغيرين للإرهاب وضرورة التصدي للأفعال التي يأتي بها أفراد تركوا أنفسهم فريسة للتطرف في جميع أنحاء العالم والصلات بين الجريمة المنظمة الدولية وتمويل الإرهاب.

وقد أحاطت منظمة التعاون الإسلامي علما بالتوصيات من أجل المضي قدما الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/762) عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية، ولا سيما توصية الأمين العام بتعيين منسق في الأمم المتحدة لجهود مكافحة الإرهاب. وترى المنظمة أنه ينبغي تعزيز شفافية وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتفاذي أي ازدواجية في العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمة، ولئن كانت تدعم التماسك المؤسسي للأمم المتحدة، فإنها تؤكد أيضا على أهمية احترام ولايات مختلف أجهزة الأمم المتحدة، على النحو المبين في الميثاق.

ومنظمة التعاون الإسلامي تدرك أهمية جلسات الإحاطة الإعلامية المنتظمة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب خلال العامين الماضيين. ونثني على العمل الذي أنجزته الفرقة حتى الآن ونشجعها بقوة على مواصلة تنفيذ عملها بنفس الدرجة من المثابرة من أجل إبقاء أعضاء الجمعية العامة على علم بأنشطتها في تنفيذ الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، نود أيضا أن نشجع

في السيادة بين الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

والمنظمة تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة وأيضا إرهاب الأفراد والجماعات، أيا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه. وهي تؤكد كذلك على ضرورة احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. ومنظمة التعاون الإسلامي تواصل دعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتي ينبغي أن تعالج، ضمن أهداف أخرى، الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الاستخدام غير القانوني للقوة والعدوان والاحتلال الأجنبي والتزاعات الدولية المتأججة وإنكار حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والظلم السياسي والاقتصادي والتهميش والاستبعاد السياسيان. وفي الوقت نفسه، فإن مكافحة ضد هذا التهديد تتطلب مجموعة شاملة من التدابير، يشكل الأمن أحد عناصرها التي لا غنى عنها ولكنه غير كاف بمفرده. ولذلك، عندما يتم اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة، ينبغي أيضا معالجة الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمسألة.

ومنظمة التعاون الإسلامي تؤكد مجددا على أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على النحو الوارد في القرار ٢٨٨/٦٠، هي جهد مستمر ووثيقة حية ينبغي استكمالها ودراستها مرة كل سنتين. والمنظمة تؤكد مجددا كذلك دعمها للتنفيذ المتوازن لجميع جوانب الركائز الأربع للاستراتيجية. وهي تواصل رفضها القاطع لربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ونحن نعتقد أن التصريحات غير المسؤولة التي تحاول ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية هي في حد ذاتها تحريض واضح على الإرهاب. كما

يومية لهذه المجموعات الإرهابية المسلحة التي امتهنت أيضا تنفيذ عمليات السطو المسلح وقطع الطرقات وحرق المشافي والمستوصفات الطبية وأعمال السرقة والنهب والاعتداءات والاعتداء على المواطنين الآمنين في منازلهم ومحلاتهم التجارية بهدف إرهابهم وتهجيرهم، علاوة على أخذ الرهائن من المدنيين والعسكريين مقابل دفع فدية مالية لتمويل الأعمال الإرهابية وذلك من أجل تحقيق مقاصد سياسية، ومن ذلك العملية التي قامت بها مؤخرا مجموعات مسلحة في سوريا مدعومة من الخارج ضد مجموعة من الحجاج اللبنانيين القادمين من إيران عبر الأراضي التركية.

لقد حملت بعض هذه الأعمال الإرهابية المنظمة بصمات تنظيم القاعدة وفكره من قتل وتقطيع للجثث والتمثيل بها وقتل عائلات بأكملها، انطلاقا من خلفيات طائفية بحتة، وتنفيذ عمليات تفجير انتحارية متزامنة في أكثر من منطقة بهدف إرهاب المجتمع السوري بأكمله.

ويؤسفني أن أنقل إليكم أن تفجيرين إرهابيين قد حدثا اليوم قرب مقر قصر العدل في دمشق. ولم نعرف بعد حجم الخسائر في الأرواح أو التكلفة المادية.

إن هذه العمليات الإرهابية لا يمكن تنفيذها دون توافر التمويل والدعم، سواء بالمال أو السلاح أو الأشخاص أو من خلال تأمين التغطية السياسية والإعلامية للمجموعات التي تنفذ هذه العمليات، وإنه لمن لدواعي الأسف قيام بعض الدول العربية والإقليمية وغيرها بتوفير هذه التسهيلات لمجموعات إرهابية مسلحة من أجل القيام بأعمال إرهابية في بلدي سوريا، بل وتعهد هذه الدول إيها، علنا وعلى رؤوس الأشهاد وفي مؤتمرات يزعم منظموها صداقتهم للشعب السوري، بتقديم الدعم بالسلاح والمال والتدريب وتأمين الملاذات الآمنة للإرهابيين والسماح لهم بتنفيذ عمليات إرهابية انطلاقا من أراضي هذه الدول المجاورة.

فرقة العمل على تعزيز مشاوراتها مع الدول الأعضاء خلال مرحلة التخطيط والإعداد لأنشطتها.

وتشدد منظمة التعاون الإسلامي على أن تنفيذ الاستراتيجية يقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الدول الأعضاء، وتدعو إلى زيادة انخراط الدول الأعضاء في أنشطة فرقة العمل.

والمنظمة تعتقد اعتقادا راسخا أن مشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة في تنفيذ الاستراتيجية ككل ينبغي ألا تؤثر على ولاياتها وأنشطتها التشغيلية. وتلاحظ المنظمة مع التقدير أن مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب قد بدأ أنشطته وأنه يعتزم استخدام موارده لتعزيز جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وتسلم المجموعة بضرورة زيادة الدعم للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ الاستراتيجية على المستوى المحلي من خلال تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات على أساس الأولويات الوطنية.

سأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

(تكلم بالعربية)

لقد شهدت بلادي سوريا، خلال الفترة الماضية، أحداثا مؤلمة نتيجة للأعمال الإرهابية التي تنفذها مجموعات إرهابية متطرفة تستخدم أساليب إجرامية غير معهودة، استنادا إلى فتاوى تكفيرية ومتطرفة صادرة عن محرضين مقيمين في دول أضحت معروفة للجميع. وتستخدم هذه المجموعات المتطرفة التكفيرية الانتحاريين والسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة والعبوات الناسفة لضرب أهدافها من مرافق حيوية وبنى تحتية بهدف نشر الموت والدمار والذعر في صفوف المواطنين.

إن استهداف المدنيين في سوريا وقوات حفظ النظام والأماكن الخاصة والعامة بات، للأسف، نشاطا إجراميا

ومباني قناة الإخبارية السورية الفضائية، واغتيال أربعة من الصحفيين السوريين الأبرياء إضافة إلى خمسة من إداريي القناة وحراسها، بعد تقييدهم وتفجير كامل المبنى علاوة على قيام هذه الجماعات الإرهابية، باختطاف عدد آخر من الإعلاميين العاملين في القناة.

إنه من المحزن أيها السادة أنه في الوقت الذي نناقش فيه إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فإن أحدا، بدءا من السيد الأمين العام، وانتهاء برئيس لجنة مكافحة الإرهاب، لم يقدم العزاء للشعب السوري ولعائلات الضحايا، ولم يندد بهذا العمل الإرهابي الجبان، الذي أودى بحياة صحفيين إعلاميين.

إن عدد ضحايا الإرهاب، الذي نفذته المجموعات الإرهابية في سوريا في ازدياد مستمر، حيث تقوم الحكومة السورية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المختصة، والمنظمات غير الحكومية، بتقديم المساعدات الإنسانية إلى هؤلاء الضحايا، وكذلك إلى أولئك الذين أجبرتهم المجموعات المسلحة على ترك بيوتهم ودور عبادتهم، على أسس طائفية أو مذهبية بغية تباعد كل البعد عن أخلاق وقيم الشعب السوري، الذي أرسى مثالا فريدا في المنطقة، وعلى مر العصور فيما يخص التعايش المثالي بين مختلف الطوائف والأديان، والأعراق التي يتألف منها المجتمع السوري.

أيها السادة إن مئات الألوف من سكان مدينة حمص، وحماة قد تم تهجيرهم إلى خارج بيوتهم وتم طردهم، مائة وعشرة آلاف من المواطنين السوريين المسيحيين تم طردهم بالكامل من أحيائهم وتم احتلال كنائسهم وتم تهديدهم بالقتل إذا عادوا إلى منازلهم، ونضيف إلى ذلك مئات الآلاف الأخرى من سكان هاتين المدينتين من المسلمين، ممن أيضا تم تهجيرهم وطردهم وإفهامهم بأنهم إذا عادوا إلى بيوتهم، فسيكون مصيرهم القتل.

لقد برهن إيقاف السفينة لُطف الله ٢ على انخراط دول بعينها، عربية وغير عربية، في إرسال أسلحة فتاكة إلى الجماعات الإرهابية في سوريا لممارسة القتل والدمار وليس للمشاركة في الإصلاح، مسيرة الإصلاح. الإصلاح مطلب شرعي لكل السوريين ومكافحة الفساد مطلب شرعي لـ ٩٩,٩٩ في المائة من الشعب السوري، لكن الإصلاح ومكافحة الفساد لا يتمان بالإرهاب.

وقد نقلنا إلى عناية الأمين العام ورئيس مجلس الأمن كل الحثيات المتعلقة بهذه الحادثة، حادثة السفينة لُطف الله ٢، إضافة إلى المعلومات المنقولة بشأن عمليات تهريب السلاح والإرهابيين عبر الحدود السورية مع بعض الدول المجاورة.

إن التحريض الإعلامي على الإرهاب في سوريا قد أصبح واقعا تدخلنا مؤلما يعاني منه الشعب السوري بكامله ويستدعي التعامل معه بكل نزاهة وجدية. لقد ازداد، مؤخرا، استخدام الإرهابيين في سوريا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توفرها لهم علنا دول عانت هي نفسها من آفة الإرهاب ولكنها مع ذلك تسمي هذه التكنولوجيا، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، "بالأسلحة غير القاتلة". كما شهدنا إطلاق قنوات تلفزيونية موجهة إلى الداخل السوري تبث أفكارا دينية متطرفة تحرض على الإرهاب والقتل والفتنة الطائفية والمذهبية مدعومة في ذلك من بعض الدول والجماعات المتطرفة.

والمفارقة العجيبة في هذا السياق، هي أنه في نفس الوقت يتم حظر بث القنوات الفضائية السورية بقرار صادر عن جامعة الدول العربية، إضافة إلى العقوبات الأحادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وكذلك العقوبات التي سبقت ذلك من قبل الإدارة الأمريكية على أجهزة إعلامية سورية. إن هذه الحملة الشرسة على وسائل الإعلام السوري العامة والخاصة، قد شجعت الجماعات الإرهابية "السلمية" على تنفيذ هجوم إرهابي على مقر

ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وآيسلندا، وصربيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب؛ والبلدان المرشحين المحتملان ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكذلك أوكرانيا وجورجيا.

إن الاتحاد الأوروبي يتبع نهجا مدنيا فيما يخص معالجة مسألة مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، على أساس العدالة الجنائية وسيادة القانون، وفي الوقت نفسه حماية حقوق الإنسان. ويدين الاتحاد الأوروبي الإرهاب دون تحفظ بجميع أشكاله ومظاهره. ومما يوحدها، عزمنا على تكثيف تعاوننا، وبذل المزيد من الجهود الدولية الفعالة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فضلا عن رغبتنا في زيادة التفاهم والثقة المتبادلين. وكلا الهدفين مهمان.

ويظل توسيع التوافق الدولي، وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب هدفين رئيسيين للاتحاد الأوروبي. إننا نؤيد تأييدا كاملا الدور الرئيسي للأمم المتحدة فيما يخص منع ومكافحة الإرهاب، وندعو إلى الامتثال للمعايير الدولية المعترف بها. ويقدر الاتحاد الأوروبي تماما توسيع إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، للإطار العالمي لمكافحة الإرهاب، ليشمل ليس فقط إنفاذ القوانين والإجراءات الأمنية الأخرى، ولكن أيضا اتخاذ تدابير لكفالة احترام حقوق الإنسان ومعالجة الظروف الكامنة المؤدية إلى انتشار الإرهاب، مثل الصراعات الطويلة التي لم تحل، والمسائل المتعلقة بسيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتتضمن إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مجموعة كاملة من التدابير التي يجب أن تنفذ في مجملها. بذلك، فإنها تتيح فرصة لإعادة تقويم كل جهودنا وتطوير استجابات أكثر توازنا في

إن سوريا تقيب بجميع الدول للعمل معها من أجل التنفيذ الدقيق لما نصت عليه إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتطالب سوريا الانتقال من الأقوال إلى الأفعال من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ووقف تمويل أية أعمال إرهابية أو الإعداد لها، ضد سوريا انطلاقا من أراضي دول أخرى مجاورة، وعدم توفير ملاذ آمن لمن يخططون للأعمال الإرهابية أو يدعمونها أو يرتكبونها.

لقد كلفتنا الأعمال الإرهابية دماء غالية من شعبنا من مدنيين وعسكريين، وسوف يأتي يوم نساءل فيه كل من شارك في هذه الأعمال، وحرص على ارتكابها ومولها وسهل تنفيذها.

إن ما يجري في بلدي سوريا من أنشطة إرهابية تستهدف استقرار الدولة والشعب والمجتمع، لا يقل خطورة أبدا عن الأعمال الإرهابية التي استهدفت العديد من الدول الأعضاء، النامية منها والمتقدمة النمو، ولا يوجد هناك إرهاب حلال وإرهاب حرام، وفقا للفتاوى ذات الصلة! يوجد إرهاب واحد، تجب مكافحته. فالإرهاب الذي يستهدف سوريا هو نفسه الإرهاب الذي استهدف، وما زال يستهدف دولا أعضاء أخرى في هذه المنظمة الدولية، وهناك إرهاب نووي وإرهاب إعلامي وهناك إرهاب ثقافي وهناك أيضا إرهاب سياسي واقتصادي، كل ذلك إرهاب وتبقى المعاناة واحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الأوروبي.

السيدة ماريناكي (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): أتشرف بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بالتكلم عن إسهامنا فيما يخص استعراض فترة السنتين الثالث، لتنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

بالأمن الخارجي والداخلي. وإذ نتعاون مع البلدان ومناطق أخرى، فقد بدأنا في تطوير إستراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب، بالاستفادة من النهج الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، وبذلك ضمان الملكية والمشاركة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد العتيبي (الكويت)

يشجع الاتحاد الأوروبي الدول والمناطق على تبني إستراتيجيات لمكافحة الإرهاب، ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تعزيز وضع إستراتيجيات إقليمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وينبغي لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مواصلة جهودها التنسيقية الرامية إلى تعزيز تنفيذ إستراتيجيات مكافحة الإرهاب الوطنية والإقليمية المتفق عليها. إن وضع إستراتيجيات وطنية وإقليمية شاملة لمكافحة الإرهاب لأمر حيوي إذا أردنا ضم جميع الجهود اللازمة المتعلقة بالجوانب الأمنية الخارجية والداخلية، وإنفاذ القانون، والعدالة الجنائية وسيادة القانون، والوقاية - التي تتضمن مكافحة التطرف العنيف - وحماية حقوق الإنسان وكذلك إشراك المجتمع المدني.

ويمكن للتعاون الوثيق بين المؤسسات التابعة للدولة والمواطنين وشركات القطاع الخاص أن يقدم لنا نطاقاً أوسع لإدراك الأخطار التي تهدد حياتنا، وبالتالي تحسين التدابير المضادة لدينا. ولذلك، فإن دور المجتمع المدني والشراكات بين القطاعين العام والخاص في سياق مكافحة الإرهاب هو جانب هام يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. وينبغي أن يتجسد تزايد أهمية المجتمع المدني والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشروع القرار (A/66/L.53).

يجب أن تمثل التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب امتثالاً كاملاً لالتزامات حقوق الإنسان، وفقاً للقانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. وينبغي أن حقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من

مواجهة تهديد الإرهاب، من خلال الجمع بين الأمن وسيادة القانون، والأهداف الإنمائية وحماية حقوق الإنسان.

ويشكل استعراض تنفيذ الإستراتيجية لعام ٢٠١٢، خطوة مهمة إلى الأمام. ويقدر الاتحاد الأوروبي تقرير الأمين العام بشأن الإستراتيجية (A/66/762)، ويتفق تماماً مع التوصيات الواردة في الجزء السابع من التقرير، وبالتالي التصديق على وجه الخصوص على: أولاً، تعيين منسق لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة. ثانياً، وضع خطط وطنية وإقليمية لتنفيذ الإستراتيجية. ثالثاً، تعزيز جهود بناء القدرات. رابعاً، تعزيز التعاون الدولي. وخامساً، تعزيز التضامن الدولي مع ضحايا الإرهاب.

تضطلع الأمم المتحدة بدور دولي فريد، وإستراتيجيتها أهمية أساسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، في سياق كل من جهودها الوطنية الخاصة بها وشراكاتها في العالم بأسره.

وينبغي السعي لتنفيذ الإستراتيجية. وكما أبرز في ندوة الأمين العام بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فإنه يلزم بذل مزيد من الجهود، وخاصة في مجال الوقاية من الإرهاب.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأهمية دعم البلدان التي تواجه صعوبات في التصدي للإرهاب من أجل تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. لذلك سوف يعزز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تدابيرهم المتعلقة ببناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب.

ويساعد التركيز على التنفيذ والتعاون الدولي على إبراز أهمية الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب وقيمتها المضافة. وقد وضع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إستراتيجياتهم لمكافحة الإرهاب التي تعالج المسائل المتعلقة

الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تعزيز التضامن الدولي لدعم ضحايا الإرهاب.

خارجيا، يعزز الاتحاد الأوروبي بناء الثقة من خلال الحوار السياسي المنتظم في مجال مكافحة الإرهاب والأمن، ويساعد البلدان المحتاجة في جهودها عن طريق تدابير بناء القدرات. ويعكف الاتحاد الأوروبي على زيادة دعمه لتدابير بناء القدرات هذه في مجال مكافحة الإرهاب. في عام ٢٠٠٩، وضعنا أول برنامج شامل لمكافحة الإرهاب، الذي يتضمن تنفيذ معايير الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص. تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في المناطق ذات الأولوية وفي برامج المساعدة الأوسع نطاقا التابعة للاتحاد الأوروبي، يعالج الاتحاد أيضا الصلة بين التنمية والأمن.

يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بإنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي يهدف إلى تعزيز تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويعزز جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويعزز المنتدى التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، ويبني الثقة ويشجع على بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. ويشترك الاتحاد الأوروبي مع تركيا في ترؤس فريق المنتدى العامل المعني ببناء القدرات في منطقة القرن الأفريقي، وبدأنا فعلا بتحديد وتنسيق تدابير بناء القدرات، ولا سيما لدعم التعاون في مجال انفاذ القانون والقدرات للتصدي لتمويل الإرهاب.

وشهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تجربة مباشرة لفوائد التنسيق الوثيق في منع الإرهاب ومكافحته. وبناء على خبرتنا، نود أن نشكر الأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى تسريع تنسيق إجراءاتها وسياساتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب. والاتحاد الأوروبي يشجع الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز جهودها التنسيقية. لذلك، نؤيد تأييدا تاما اقتراح الأمين

الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. يمكن للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أن تهيئ الظروف المؤاتية لانتشار الإرهاب. نحن ما زلنا مقتنعين بأن مكافحة الفعالة للإرهاب وتعزيز وحماية حقوق الإنسان يعزز بعضها بعضا وترتبط بالتنمية.

وغالبا ما تكون الأماكن حيث تمس الحاجة إلى المساعدة هي التي يُزعم أنه تُرتكب فيها أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. أصبحت هذه المخاوف خطيرة على نحو متزايد بالنسبة للدول إذ تقوم ببناء قدرات قطاع العدل في مجال مكافحة الإرهاب في بلدان ثالثة لأن الخطر الكبير يمكن في أن يتم توظيف تلك القدرات المحسنة بطريقة لا تتفق مع التزامات حقوق الإنسان. التحدي الأساسي يكمن في تخفيف المخاطر بتعزيز القدرات على التقليل منها من خلال زيادة الوعي وتعزيز تطبيق معايير وقواعد حقوق الإنسان في الممارسة العملية.

إن البرجة المحددة المتعلقة بمبادرات بناء القدرات للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشركائها في البلدان الثالثة في هذا المجال أثبتت أنها ممارسات جيدة، من حيث التوجيه العام لتستدير به عملية بناء القدرات في مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على دعمه القوي لعمل المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

يظل الاتحاد الأوروبي يؤكد على أهمية احترام حقوق ضحايا الإرهاب. إن الإرهاب جريمة موجهة ضد المجتمع ككل، والمجتمع بأسره يحتاج لإظهار التضامن مع من يعانون من تلك الجريمة. الضحايا هم أفضل الشهود من عدم جدوى العنف الذي يسعى الإرهابيون من خلاله إلى فرض إرادتهم، ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تضامنه مع جميع الذين يعانون نتيجة للإرهاب. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول

العام الداعي إلى النظر في إنشاء منصب منسق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

تلك الاستراتيجية. والآن، من مسؤوليتنا جميعا الاستمرار في تعزيز تنفيذها الفعال.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببدء عمليات مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وبقيامه بذلك سوف يسهم المركز إسهاما كبيرا في تعزيز تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ونحن نشجع المركز على إيجاد أوجه التآزر مع الجهات الأخرى ذات الصلة من أجل تعظيم الاستفادة من برامجها.

وأخيرا، فإن لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزاما خاصا من خلال معاهدة لشبونة لدعم الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على سيادة القانون. سوف نستمر في تقديم الدعم بقوة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز معايير الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): استحووا لي أن أردد ما قاله المتكلمون الآخرون، أي الإعراب عن التقدير لعقد هذه الجلسة بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عملها لعام ٢٠٠٦

وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب من الاتحاد الأوروبي.

أود أيضا أن أعرب عن تقدير إسبانيا للعمل الذي قام به الممثل الدائم لكندا، السفير ريشتشينسكي، وزملاؤه، الذين يسروا الإعداد لمشروع القرار (A/66/L.53) المقدم إلى الجمعية لكي تنظر فيه اليوم.

قبل ست سنوات، اتخذت الجمعية خطوة تاريخية باعتمادها بتوافق الآراء استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقد قامت إسبانيا بدور قيادي في وضع

تعتبر إسبانيا أن من الحتمي اتخاذ مزيد من التدابير للتصدي للظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب كما تم إبرازه في الجزء الأول من خطة عمل الاستراتيجية. وفي ذلك الصدد، فإن تعزيز التضامن الدولي لمؤازرة ضحايا الإرهاب من بين الأعمال ذي الأولوية التي قامت بها إسبانيا في مكافحة الإرهاب.

تعتقد إسبانيا أنه يجب أن يؤدي ضحايا دورا مركزيا في أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب. لذلك وضعنا نظاما لتقديم الرعاية والدعم والمساعدة والتعويضات للضحايا بحيث يمكن القول حتى الآن من بين أكثر النظم شمولية في العالم. أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرض بتواضع خبرتنا في هذا الميدان على جميع الدول التي ترغب في تنفيذ تدابير مماثلة لمؤازرة ضحايا الإرهاب.

لقد رحبت إسبانيا بعقد ندوة الأمم المتحدة الدولية لدعم ضحايا الإرهاب وأيدت ذلك. وهي ندوة دعا إلى عقدها الأمين العام، وانعقدت هنا في المقر عام ٢٠٠٨. ونود أن نرى اجتماعا مماثلا يُعقد في المستقبل القريب جدا وفي ذلك الصدد، نحض الأمين العام وفرقة العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد هذا الاجتماع.

ترحب إسبانيا بالتقدم المحرز في ميدان مساعدة ضحايا الإرهاب، كما تجسد في مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم والذي يشدد على ضرورة تعزيز التضامن الدولي وحماية حقوق ضحايا الإرهاب. ونود هنا أن نشدد على تأييدنا للطلب الذي تقدم به المقرر الخاص بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بينما يجري العمل على مكافحة الإرهاب، وأن يتم استحداث أداة دولية محددة معنية بهذه الحقوق والالتزامات داخل إطار الأمم المتحدة.

الأمن، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالات والمؤسسات الإقليمية والقطاعية الأخرى.

أود هنا، لأسباب شتى، أن أبرز أهمية وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية ودون إقليمية لمكافحة الإرهاب. فهي عناصر رئيسية، أولا، بسبب تعقّد الحالة السائدة في بعض مناطق العالم، من قبيل منطقة الساحل التي تقتضي تعزيز هذه الاستراتيجيات؛ ثانيا، لأن هذه إحدى الأولويات الرئيسية لمركز الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب؛ وثالثا، بسبب الجهود التي قامت بها حتى الآن فرقة العمل لتنسيق استراتيجيات البلدان لتنفيذ مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب التي تؤتي أكلها.

أخيرا، انسجاما مع الأحكام الاستراتيجية العالمية بشأن التدابير اللازمة لكفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بوصف ذلك أساسا رئيسيا لمكافحة الإرهاب، اعتمدت إسبانيا نهجا يُفرد مكانة رفيعة للقانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان وصكوك سيادة القانون. وتعتقد إسبانيا اعتقادا قويا بأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون من الصكوك المناسبة.

إن إسبانيا تعتقد اعتقادا راسخا بأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يشكلان الأساس القانوني ويحددان جميع الأعمال التي تقوم بها دولة ما والمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. وهكذا فإن اقتسام أفضل الممارسات فيما بين الدول ينبغي أن ييسر التعاون بين البلدان ويشجع عليه لتعزيز تدريب أفراد الشرطة، والقضاة والمدعين العامين.

وإذ أحتتم كلمتي، أود أن أتطرق إلى اقتراح الأمين العام بشأن استحداث منصب منسق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. تؤيد إسبانيا بحزم ذلك الاقتراح وتأمل أن تتم في المستقبل القريب الهيكلة اللازمة داخل منظومة الأمم المتحدة لتمكين من استحداث ذلك المنصب.

أما من حيث التدابير المتخذة لمنع الإرهاب ومكافحته، فأود أن أشدد على أن إسبانيا قد صادقت على ١٨ اتفاقية وبروتوكولا في الأمم المتحدة تشكل الإطار القانون الدولي الحالي لمكافحة الإرهاب. وستواصل إسبانيا العمل نحو ترسيخ وبلورة ذلك الإطار الذي من شأنه أن يفضي مبكرا إلى إبرام اتفاقية شاملة للأمم المتحدة بشأن الإرهاب.

في ذلك السياق، وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية بوجه الخصوص، أود أيضا أن أشدد على أهمية تطوير العلاقات بين القطاعين الخاص والعام. وتقتضي المسائل الأمنية إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص تمكن من وضع الردود الواقعية على الإرهاب في مجالات من قبيل البحوث، وقواعد البيانات، وتبادل المعلومات، وإدارة الحدود والمطارات، والطيران المدني، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، والإرهاب الإلكتروني، والمناسبات الجماهيرية، وحماية السياحة، في جملة أمور.

كذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده لتحسين ممارسات الوقاية في جميع مجالات الاهتمام، مع التشديد بشكل خاص على القطاع الأكاديمي والتعليمي. ومن المهم العمل مع الشباب لأهم سريعو التأثير، والتركيز على القضايا الاجتماعية التي يمكن أن تثير التعصب، والتطرف والتشدد. فالتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي حيوي في ذلك المجال.

أما فيما يتعلق بتدابير بناء قدرات الدول لمنع ومكافحة الإرهاب وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، فما برحت إسبانيا تقدم المساهمات لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتقدم إسبانيا الدعم أيضا لعمل المساعدة التقنية الذي تقوم به المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس

وتتطلع الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وآليات التنسيق فيما يخص تفاعل الإدارات، في مجال مكافحة الإرهاب، بدور هام. ونشير إلى إسهام مجلس الأمن في تنفيذ الإستراتيجية، ومديريته التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ولجان مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٩٨٨ (٢٠١١)، إلى جانب أفرقة خبرائها.

كما أننا نؤيد عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ونحن حريصون على زيادة إجراء حوار موضوعي في إطار الأفرقة العاملة تحت إشرافها. ونأمل في أن الإطلاق الأخير لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، سينشط عمل الأفرقة. إننا نؤيد زيادة تعزيز التفاعل بين فرقة العمل والجمعية العامة ومجلس الأمن.

في ذلك الصدد، فإننا ندعم مقترح الأمين العام المتعلق بإحداث منصب منسق للأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب. و نعتقد أن تعزيز الإستراتيجية يجب أن يشكل العنصر الرئيسي في ولايته. في ذلك الصدد، فإننا نعتقد أنه من المهم ألا يؤثر أي إصلاح في قطاع مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، المرتبط باستحداث المنصب الجديد، على ولايات هيئات مكافحة الإرهاب أو أن يلحق الضرر بفعالية عملها. كما نود أيضا أن نرى مشاركة فعالة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في أعمال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بالإنشاء المزمع من خلال المنتدى لمركز دولي معني بالتصدي للتطرف العنيف.

إننا مصممون على تعزيز مساهمة الاتحاد الروسي في تنفيذ الإستراتيجية. قبل استعراض اليوم، قدمنا معلومات مفصلة عن جهود مكافحة الإرهاب التي تقوم بها السلطات الروسية ومجمل المجتمع الروسي في سياق الإستراتيجية. منذ آخر استعراض للإستراتيجية جرى قبل عامين، واصل الاتحاد

إن إسبانيا ملتزمة التزاما شديدا بالتعددية الفعالة في مكافحة الإرهاب، وتعتقد أن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أداة قيمة في الكفاح ضد الخطر العالمي للإرهاب. ولتحقيق هدف استئصال شأفة الإرهاب، لا بد من أن يتحلى الجميع بالالتزام والتعاون الشديدين، ولا بد من تنفيذ الاستراتيجية العالمية تنفيذا كاملا بوصفها عنصر رئيسي في ذلك المجال.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي نصير قوي لتكثيف التعاون الفعال في مكافحة الإرهاب وتعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في تلك العملية. وبفضل جهود الأمم المتحدة نعمل بنجاح على وضع هيكل عريض القاعدة للتعاون في ميدان مكافحة الإرهاب يشمل العديد من المنظمات والجمعيات الإقليمية.

لقد تم وضع أساس قانوني دولي من أجل التصدي للإرهاب. والعمل جار بشأن صياغة وتعزيز المعايير في ذلك المجال. والمهم هو التنفيذ المنسق لجميع القرارات والمقررات الخاصة بمكافحة الإرهاب التي اعتمدها منظمنا. شكل اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠) عام ٢٠٠٦، عنصرا أساسيا في النظام العالمي لمكافحة الإرهاب. لأول مرة فيما يخص القانون الدولي، كرس الإستراتيجية نهجا شاملا كليا فيما يخص مكافحة الإرهاب، يجمع بشكل مرن بين تدابير إنفاذ القانون التقليدية، و الوقاية والتصدي لمختلف الأسباب الجذرية الاجتماعية للإرهاب، من خلال تعزيز الهيكل القانوني والدفاع عن حقوق الإنسان.

ويؤيد الاتحاد الروسي تكثيف الجهود الرامية لتنفيذ الإستراتيجية، بما في ذلك في المجالات ذات الأولوية مثل منع التطرف في المجتمع، ومواجهة التطرف العنيف، ومنع استخدام وسائل الإعلام والإنترنت لأغراض إرهابية.

والاتحاد الروسي على أهبة الاستعداد ليوصل بنشاط تبادل تجاربه مع الشركاء الأجانب، في مجال مكافحة الإرهاب، التي أثبتت جدارتها بالفعل.

خلال الاستعراض الحالي، من المهم بوجه خاص التأكيد على أهمية تنفيذ الدول الشامل للإستراتيجية، وتسهيل الضوء على أهميتها ومنع أي تميع لأهدافها الأساسية. إننا نعتقد أن ذلك يتوافق تماما مع مشروع القرار بشأن استعراض الإستراتيجية المقرر اعتماده في نهاية هذه المناقشة. و نعتقد أنها ستكون أساسا جيدا للمزيد من عملنا المشترك بخصوص تنفيذ الإستراتيجية. في ذلك الصدد، فإننا نشكر ميسر العملية التحضيرية لمشروع القرار، الممثل الدائم لكندا، السيد رشينسكي، على مجمل عمله الناجح.

السيد ديسيكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
نعرب عن تقديرنا للرئيس، على عقده هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يتزامن مع الاستعراض الثالث لفترة السنتين، للإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

يأتي هذا الاجتماع، بعد فترة وجيزة على انعقاد الندوة الرفيعة المستوى بشأن التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب، التي استضافها الأمين العام في الجمعية العامة خلال العام الماضي، فضلا عن إحياء الذكرى السنوية العاشرة، لاعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي، في جملة أمور، أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب، وأكد على الدور المركزي للأمم المتحدة فيما يخص التصدي لآفة الإرهاب. وقد أسهمت تلك الاجتماعات بشكل أكبر في تعزيز بروز الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

ويدعم وفد بلدي النهج الذي يواصل وضع الأمم المتحدة في صلب الجهود المتعددة الأطراف المبذولة فيما يخص التصدي للإرهاب، ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ليس بوسع أي بلد

الروسي مشاركته النشطة في المشاريع التي يتم تنفيذها من خلال فرقة العمل، وقبل كل شيء في المجالات ذات الأولوية لدينا، مثل شراكات القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، والتصدي للاستخدام الإرهابي للإنترنت.

إدراكا منا لأهمية دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الإستراتيجية، شاركنا بنشاط في العمل الذي اضطلعت به رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي و منظمة شانغهاي للتعاون، في ذلك المجال. وساهم اعتماد إعلان التعاون المشترك بين الأمانتين للأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، في الجهود العامة المبذولة من أجل تنفيذ الإستراتيجية.

يؤدي الاجتماع الدولي السنوي لرؤساء رؤساء أجهزة وكالات الخدمات الخاصة ذات الصلة، الذي عقد في الاتحاد الروسي، دورا ملحوظا فيما يخص حشد الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وترسل نتائج ذلك الاجتماع بانتظام للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

ويواصل بلدي تنفيذ مفهوم مكافحة الإرهاب في الاتحاد الروسي، الذي وافق عليه رئيس الاتحاد الروسي. حيث أنه يحدد المبادئ الرئيسية لسياسة الدولة في ذلك المجال بما في ذلك التنفيذ الفعال للإستراتيجية. ويجري التركيز بشكل خاص في ذلك الصدد على تطوير التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع وسائل الإعلام، والدوائر العلمية والثقافية، والمنظمات الأكاديمية والدينية. وينبغي أن يساعد هذا التعاون على معالجة المهام الأساسية المتعلقة بمنع الإرهاب، وتعليم وتثقيف الشباب فيما يخص رفض الإرهاب والتطرف، وإرساء مبادئ التسامح والمساواة الثقافية والدينية في المجتمع. لدينا لجنة مكافحة إرهاب وطنية تعمل بنجاح، و تجمع بين رؤساء الهيئات الأمنية الروسية ومرافق إنفاذ القوانين ووزارة الخارجية وإدارات أخرى، إلى جانب رئيسي غرفتي البرلمان الروسي.

على أساسا على كاهل الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، يتعين على الأمم المتحدة أن تبقي قيد نظرها الجهود الجارية لتحسين الإطار المؤسسي، حتى تتمكن من توفير الدعم الفعال للدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ الإستراتيجية.

وما فتئت جنوب أفريقيا تؤكد ضرورة تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية بطريقة متوازنة ومتكاملة. وكما جرى التأكيد في ندوة عام ٢٠١١، فإن الاستراتيجية لا تزال الآلية الدولية الأكثر مصداقية وأهمية لمكافحة آفة الإرهاب عالميا، وهي تحظى بدعم سياسي واسع في أوساط جميع الدول الأعضاء.

وفضلا عن الخطوات الواسعة التي قُطعت في سياق منع ومكافحة الإرهاب، وكذلك التدابير المتخذة لبناء قدرة الدول في هذا الصدد، فإن اتباع نهج متوازن سيعني تحديد جهود والتزام المجتمع الدولي بمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وعليه، فإن ثمة حاجة ملحة إلى تكثيف المجتمع الدولي والأمم المتحدة الجهود الرامية إلى حل الصراعات القائمة التي طال أمدها، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان واعتماد استراتيجيات تهدف إلى الحد من الاستبعاد السياسي وترفض التهميش الاجتماعي والاقتصادي.

واتباع نهج متوازن في تنفيذ الاستراتيجية سيتطلب أن يظل المجتمع الدولي ثابتا في التزامه بضمان التحقيق السريع والكامل للأهداف الإنمائية وأهداف القضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد، وكذلك تحقيق التنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع. وفي ظل المناخ الاقتصادي والمالي الدولي السائد، يجب على المجتمع الدولي تعزيز خطط التنمية والإدماج الاجتماعي، وخاصة في ما يتعلق ببطالة الشباب، لأن هذه الجهود يمكن أن تساعد على الحد من التهميش ومواجهة الجاذبية المحتملة للتطرف والتجنيد من قبل الإرهابيين.

لمعالجة ذلك التحدي لوحده، وأنه لن تتسنى هزيمة الإرهاب بالوسائل العسكرية ولا توجد إمكانية لذلك.

إن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب هي نتاج للجهود الجماعية المبذولة من قبل أعضاء الأمم المتحدة. وترتكز الإستراتيجية، ليس فقط على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، بل أيضا على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وتؤيد جنوب أفريقيا من ثم، اعتماد القرار بتوافق الآراء في أعقاب عملية الاستعراض الثالث لفترة السنتين، لأننا نعتبر هذا القرار قرارا يضمن وجود نهج شامل ومتعدد الجوانب لمكافحة آفة الإرهاب.

ومن خلال تقييم أبحرنا به بشكل جماعي فيما يخص تهديد الطريق لهذا الاستعراض الثالث للإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، فإننا نشير إلى التطورات المؤسسية الجوهرية في المجالات التالية: أولا، إنشاء وتطور فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي تضم الآن ٣١ كيانا. ثانيا، إسهام مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب في تيسير وضع نهج متكامل ومنسق بين ٣١ كيانا، من خلال التبادل الفعال للمعلومات، بما في ذلك مع الدول الأعضاء. ثالثا، إنشاء وتشغيل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مؤخرا. رابعا، اعتماد منطقة آسيا الوسطى لأول خطة عمل مشتركة على المستوى الإقليمي، من أجل المساعدة على تنفيذ الإستراتيجية. خامسا، استضافة ثلاث حلقات عمل إقليمية على الأقل، مع شركاء رئيسيين في خمس مناطق، بغية نشر فهم ومعرفة أفضل للإستراتيجية على نطاق واسع.

وعلى الرغم من تلك المكاسب الكبيرة على الصعيد الدولي، المحققة في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا، ثمة الكثير مما ينبغي القيام به، من أجل التنفيذ الكامل للإستراتيجية. وسينتقل التركيز على التنسيق والتعاون إلى المستويين الإقليمي والوطني، مع إدراك أن المسؤولية عن تنفيذ الإستراتيجية تقع

ذوي الصلة، بما في ذلك الدول الأعضاء وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

ويجب أن تستمر عملية الاستعراض التي تجري كل عامين في توفير منتدى للدول الأعضاء لإجراء تقييم صريح وصادق للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية. وجنوب أفريقيا تشير إلى أنه بينما يجب أن ينطوي هذا الاستعراض على نهج متوازن، لا بد للدول الأعضاء أيضاً أن تتصدى للقضايا الجوهرية ذات الصلة بانتشار الإرهاب. وفي خطة العمل التي اعتمدها جماعيا في عام ٢٠٠٦، تعهدنا ببذل كل جهد ممكن لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي تعالج أيضا الثغرات التي قد تكون موجودة على الساحة القانونية الدولية، مع تشجيع الدول الأعضاء كذلك على أن تصبح أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية القائمة. ونعتقد أنه ينبغي عدم التأخر أكثر من ذلك في اعتماد اتفاقية شاملة. وعدم اعتماد اتفاقية لا يمثل اتماما خطيرا للالتزام بمكافحة الإرهاب فحسب، بل يقوض أيضا جميع استعراضاتنا الحالية للاستراتيجية.

السيد نونيث موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
تدعم كوبا بقوة الجهود الجماعية للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠) تمثل معلما بارزا في المعركة الدولية ضد هذه الآفة وهي تسند إلى الجمعية العامة الدور المحوري في هذه الجهود. وكوبا تعيد تأكيد عزمها الراسخ على مكافحة الإرهاب، وكذلك رفضها وإدانتها التامين لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها أيا كانت هوية مرتكبيها أو هوية من تُرتكب ضدهم وأيا كان المكان الذي تُرتكب فيه وأيا كانت الدوافع من ورائها، بما

ونحن نتفق مع وجهة النظر المُعبر عنها في تقرير الأمين العام (A/66/762) بأنه ينبغي عدم النظر إلى حماية حقوق الإنسان باعتبارها عقبة أمام المكافحة الفعالة للإرهاب وإنما بوصفها عنصرا أساسيا في أي استراتيجية مستدامة لمكافحة الإرهاب. وتعزيز الهيكل القانوني الدولي وسيادة القانون ونظم العدالة الجنائية يمثل الركيزة الأساسية لنهجنا المشترك لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع أمر ضروري لعناصر الاستراتيجية كافة، وهذا النهج تكميلي وتآزري.

وينبغي لمفوضية حقوق الإنسان مواصلة القيام بدور رئيسي في دراسة مسألة حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. والمفوضية لديها السلطة والولاية ذات الصلة لتقديم توصيات عامة بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان وتوفير المساعدة اللازمة لها. وهذا المجال يتطلب اهتماما متجددا في ضوء القلق الذي عبرت عنه المفوضية إزاء تآكل احترام ضمانات اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. ويتصل ذلك بنظم الجزاءات الفردية التي يفرضها مجلس الأمن وغيرها من الممارسات التي تعرقل الحق في المحاكمة العادلة في سياق مكافحة الإرهاب، مثل استخدام المعلومات الاستخباراتية في إجراءات العدالة الجنائية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدنا بتعزيز ولاية أمين المظالم وإضفاء الطابع المؤسسي على شرط الانقضاء باعتبارهما خطوتين على طريق تحسين معايير الإجراءات القانونية الواجبة، وهو يدعم تماما عمل مكتب أمين المظالم.

ويجب أيضا أن يكون هناك دعم كامل لعمل المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. ومكتب المقرر الخاص يكمل جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ويسهم في اتباع نهج متكامل ومتوازن من خلال تفاعله مع جميع أصحاب المصلحة

انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مثل التعذيب والاختطاف والاحتجاز غير القانوني والاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء، أو تمكن آخرين من ارتكابها.

وقبول ذلك يتناقض تماما مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ومعايير. إن أي انتهاك لتلك المبادئ القانونية والأخلاقية، يضعف شرعية مكافحتنا للإرهاب الدولي، ويلطخ قيم الثقافة الإنسانية التي ندافع عنها في مواجهة الكراهية والانتقام والارهاب.

حققنا خلال هذا العام، تقدما كبيرا بفضل الاستعراض الدوري للاستراتيجية العالمية، ونود أن نعرب عن شكرنا لوفد كندا لتنسيقه هذه المسألة المعقدة، كما نعرب أيضا عن شكرنا لتلك الوفود التي أبدت الإرادة السياسية من أجل المضي قدما فيما يخص مكافحتنا لآفة الإرهاب. يتضمن مشروع القرار (A/66/L.53) للمرة الأولى إشارة مباشرة إلى ضرورة العمل ضد الأسباب التي تشجع انتشار الإرهاب، إلى جانب دعوة واضحة لتنفيذ الاستراتيجية على نحو متوازن. للأسف، لم يكن من الممكن أن ندخل إشارة واضحة لعدم تنفيذ الركيزتين الأولى والرابعة من الاستراتيجية المتعلقة بتدابير التعامل مع الظروف التي تساعد على انتشار الإرهاب، وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفهما القاعدة الأساسية لمكافحة الإرهاب، وذلك بسبب معارضة بعض الوفود.

ونوقش مقترح الأمين العام المتعلق بإحداث منصب منسق. ومن الواضح بروز شكوك بشأن ذلك المقترح، وأن الدول الأعضاء في حاجة إلى الحصول على المزيد من المعلومات، إذا كان للمسألة أن تناقش بشكل ملائم. ولا يمكن اعتماد قرار بهذا المستوى، سوى من خلال توافق الآراء في الجمعية العامة.

فيها تلك التي تكون الدول ضالعة فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. والأراضي الكوبية لم تُستخدم ولن تُستخدم مطلقا في تنظيم أو تمويل أو تنفيذ أعمال إرهابية ضد أي بلد.

لقد فقد شعبنا ٤٧٨ ٣ من أبنائه في هجمات إرهابية. وأصيب ٢٠٩٩ آخرون بالشلل مدى الحياة بسبب الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد بلدي على مدار نصف قرن. والعديد من الأفراد المسؤولين عن تلك الأعمال يسبغون في شوارع الولايات المتحدة بحرية وسلام. وعلى الرغم من ذلك ودون أي مبرر، تواصل حكومة هذا البلد إدراج اسم كوبا على قائمة مزيفة للدول التي ترعى الإرهاب الدولي. وبلدي يرفض بحزم إدراجه في تلك القائمة؛ فهو عمل أحادي الجانب وذو دوافع سياسية قرره بلد مجرد من أي سلطة أخلاقية للحكم على الآخرين في ما يتعلق بالإرهاب.

فقد كان بلدنا من بين أول ثلاث دول تصدق على الـ ١٢ صكا الدولية الأصلية التي تتعامل مع الإرهاب الدولي. ونحن طرف في الاتفاقيات الدولية القائمة الـ ١٣ التي تعالج هذا الموضوع، والتي نفذنا وفقا لها تدابير قانونية ومؤسسية للتصدي لهذه الآفة بشكل فعال. وجمهورية كوبا لديها قانون عام لمكافحة الأعمال الإرهابية وقد اعتمدت تدابير غير تشريعية داخلية لمنع ومكافحة الإرهاب.

وبلدنا، بصفته دولة عضوا في الأمم المتحدة، يتقيد تقيدا صارما بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وبالتالي فإنه يقدم للأمم المتحدة على نحو منتظم معلومات مستكملة عن الخطوات التي تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل بأن ترتكب دول معينة، تحت ذريعة النضال المفترض ضد الإرهاب، أعمال عدوان وتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو ترتكب

ويعبر عن القلق، إزاء ارتفاع عمليات الخطف واستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة من أجل التشجيع على القيام بأنشطة إرهابية. ومن المهم الإشارة هنا إلى الممارسة الضارة لبعض الدول المتمثلة في تمويل ودعم وتشجيع خطاب التعصب والكراهية ضد الشعوب والثقافات والنظم السياسية الأخرى، من خلال وسائط الإنترنت والإذاعة والتلفزيون. في انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الأساسية.

إن كوبا تعتقد أن الإفلات من العقاب، وازدواجية المعايير غير مقبولين في مجال مكافحة الإرهاب. ويجب رفض الارهاب في جميع الظروف. ويتعين أن يكون ثمة تعاون أوثق بين الدول لمكافحة هذه الآفة، على أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية للدول. ويتعين أن تتوقف الانتقائية، والرغبات التافهة للأقوياء الأبديين، في الاستيلاء على الأراضي قصد إشباع شهيتهم اللامحدودة فيما يخص الموارد الاستراتيجية.

وأخيراً، نؤكد من جديد العزم القوي والثابت لحكومة وشعب كوبا، من أجل التعاون فيما يخص المساعي المتعددة الأطراف الرامية إلى وضع حد لجميع الأعمال الإرهابية وأساليبها وممارساتها بجميع أشكالها ومظاهرها. إن بلدي ملتزم بمكافحة الإرهاب، ويعرب عن استعداده للتعاون مع جميع الدول فيما يخص تلك المعركة.

السيد شينوتسوكا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب بالنيابة عن حكومة اليابان، عن تقديري لقيادة الرئيس فيما يخص التحضير للاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناننا لسعادة السيد رشينسكي، السفير والممثل الدائم لكندا، لإسهامه الكبير وجهوده المبذولة من أجل تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار الخاص باستعراض تنفيذ الاستراتيجية (A/66/L.53). إن اليابان ترحب بالمناقشة

أدرجت مسائل أخرى ذات أهمية كبيرة هذا العام في مشروع القرار لهذا العام. ولا يزال يتعين إدراج المزيد في المستقبل. كانت هناك، على سبيل المثال، إشارة لدعم حقوق ضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. علينا أن نؤكد بشأن تلك النقطة، على ضرورة أن تمثل الدول لالتزاماتها الدولية من دون أية معايير مزدوجة، بحيث يمكن لضحايا الإرهاب، بمن في ذلك ضحايا إرهاب الدولة، التمتع بحقوقهم الكاملة.

كما يتعين على الدول الامتثال لالتزاماتها فيما يخص محاكمة وتسليم جميع الارهابيين من دون استثناء كما هو الحال فيما يخص القضية الشهيرة للإرهابي المعترف بما فعل لويس بوسادا كاريليس، الذي يمشی طليقا في شوارع البلد المضيف، دون أن يقدم إلى العدالة ليحاكم على أعماله الإجرامية. وفي تناقض مع ذلك، حكم على خمسة شبان كوبيين، كانت جرميتهم الوحيدة التصدي للإرهاب، بغية إنقاذ أرواح المواطنين الكوبيين والأمريكيين، بالسجن لمدة طويلة في الولايات المتحدة. خلال الأيام القليلة المقبلة، سيكون هؤلاء الشباب قد قضوا ١٤ عاما ظلما، في سجون ذلك البلد، بعد محاكمة مزورة من غير مضمون.

يعترف مشروع القرار بالمساعي التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الوطنية والإقليمية. مع ذلك، تغيب الإدانة الواضحة لجميع الأعمال الأحادية الجانب لبعض الدول، التي خلافا للقانون الدولي، تمنح نفسها بطريقة غير شرعية، الحق في تصنيف السلوك وإعداد قوائم لأسباب سياسية. ويجب أن نستمر في العمل من أجل الإدانة الواضحة لتلك الممارسات الضارة، وأية محاولة لتقويض السلطة الأساسية للجمعية العامة بشأن ذلك الجانب.

إن مشروع القرار يؤكد بوضوح على الحاجة إلى إجراء المزيد من الحوار وإرساء تفاهم أكبر بين الثقافات والحضارات.

جنوب شرق آسيا ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والاجتماع الآسيوي الأوروبي.

وأما فيما يتعلق بتوصية الأمين العام تعيين منسق للأمم المتحدة معني بمكافحة الإرهاب، تقرر اليابان بضرورة إنشاء هذا المنصب بغية تعزيز التنسيق على نحو أفضل فيما بين الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة. كما ترحب اليابان بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتقدر المبادرة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية. وبما أن جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي ينبغي أن تكون منسقة ومتكاملة لتحقيق أقصى درجات الفعالية، فإن اليابان تأمل أن تعزز هذه المبادرات الأخيرة مزيدا من التنسيق والتعاون بصورة وثيقة، وفي الوقت ذاته، تفادي ازدواجية المهام.

وتشدد الاستراتيجية على تحقيق الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تقدر اليابان كثيرا عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بشأن ما تقدمه من مساعدة متكاملة لمكافحة الإرهاب، بما يؤدي إلى التنسيق الفعال بين كياناتها بغية تلبية احتياجات الدول الأعضاء من حيث بناء القدرات، وهو ما يشكل ركنا من الأركان الأربعة للاستراتيجية.

لقد دأبت اليابان على تنفيذ الاستراتيجية والتعاون مع العديد من البلدان، مركزة على الحد من الفقر، وتحقيق النمو المستدام، ومعالجة المسائل العالمية، وبناء السلام. ونعتقد أن هذه الجهود تسهم في معالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب، وإن كنا نقر بوجود ألاتتبرر أعمال الإرهاب بأي ظرف من هذه الظروف.

وفي هذا الصدد، ما انفكت اليابان تقدم المساعدة إلى أفغانستان بغية كفالة تحقيق التنمية المستدامة في البلد وإزالة الظروف التي تسمح بانتشار الإرهاب فيه. وتقد اليابان المساهمات لتعزيز النظام القانوني وقدرات أجهزة إنفاذ القانون

الإيجابية والموضوعية التي جرت خلال الندوة التي عقدها الأمين العام بشأن التعاون الدولي فيما يخص مكافحة الإرهاب، التي عقدت خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وترحب كذلك بتقارير الأمين العام الشاملة، بخصوص الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية (A/66/762).

أسفرت الجهود المنسقة التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب عن نتائج لافتة للنظر، وتشكل خطوة هامة إلى الأمام فيما يخص مكافحة الإرهاب. لكن يستمر ارتكاب أعمال إرهابية، وتصبح الأطراف الفاعلة في مجال الإرهاب وأساليبه أكثر تنوعا. على سبيل المثال، لاحظنا ظهور منظمات إرهابية إقليمية، واستخدام شبكة الانترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة، للتحريض على الإرهاب، وزيادة عدد الإرهابيين الذين يطلق عليهم إسم الإرهابيون أبناء البلد. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا وتحديا للمجتمع الدولي، وجهودنا المستمرة والشاملة لازمة لمعالجته.

منذ اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ (القرار ٦٠/٢٨٨)، أحرزت الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تنفيذها تقدما مطردا. لا تزال الاستراتيجية أداة مهمة وشاملة وكلية لمكافحة الإرهاب. لذلك، علينا أن نغتنم فرصة استعراض فترة السنتين الحالي، من أجل دراسة التقدم الذي أحرزته جميع الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ الاستراتيجية، وذلك في محاولة لمنع الإرهاب والتصدي له، وإعادة تأكيد التزامنا بتعزيز تعاوننا فيما يخص مكافحة الإرهاب، في إطار الاستراتيجية.

ولابد أيضا من مواصلة التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والأطر الإقليمية والمتعددة الأطراف المعنية بمكافحة الإرهاب مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب و رابطة أمم

السيد خليل (مصر): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر للممثل الدائم لكندا على جهوده في تسير المشاورات على مشروع القرار هذا المتعلق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/66/L.53).

كما تؤيد مصر البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. (تكلم بالإنكليزية)

يأتي الاستعراض الثالث بعد ستة أعوام على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٨٨/٦٠ بتوافق الآراء، وهو القرار الذي وضع الاستراتيجية باعتبارها الإطار المنظم لجهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة بغية تنفيذ الاستراتيجية، يلاحظ أن هناك حاجة لتنفيذ أكثر توازناً للأركان الأربعة، لاسيما الركنين الأول والرابع، اللذين يعالجان الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وحقوق الإنسان، على الترتيب. ونرحب بتأكيد مشروع قرار الاستعراض الثالث على أهمية التنفيذ المتوازن لجميع أركان الاستراتيجية. ونأمل أن جميع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة التي تعمل في الميدان ستأخذ هذا الأمر في الحسبان بصورة متأنية.

تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية على عاتق الدول الأعضاء. وينبغي على الأمانة العامة أن تساعد الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب بتحديد احتياجاتها وبناء قدراتها. وفي هذا السياق، ندعو إلى تعزير مشاركة الدول الأعضاء في عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال المشاركة في إعداد البرامج والأنشطة التي تنفذها فرقة العمل وأفرقتها العاملة. ونتطلع إلى تلقي خطط العمل الدورية لأنشطة فرقة العمل، وفقاً لمشروع قرار الاستعراض الثالث، ومناقشتها بصورة مستفيضة.

بغية مكافحة الإرهاب في أفغانستان والبلدان المجاورة لها، من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وكما قال وزير الخارجية لدينا، السيد غيمبا، بوضوح في الاجتماع بشأن أفغانستان الذي عقد في أيار/مايو في شيكاغو، تعترم اليابان مواصلة تقديم المساعدة المناسبة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية بعد عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، لمعالجة الاحتياجات الإنمائية لأفغانستان، ستستضيف اليابان مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، ومشاركة نحو ٧٠ بلداً ومنظمة دولية بغية تمهيد السبيل صوب تحقيق التنمية المستدامة في أفغانستان الآن وخلال عقد التحول بعد عام ٢٠١٤.

وتشدد اليابان على التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب. وبالنظر إلى ما يربط اليابان من علاقات وثيقة مع بلدان جنوب شرق آسيا تحديداً، فإنها تولي أهمية بالغة إلى التعاون في تلك المنطقة. وتستضيف اليابان الحوار بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا واليابان كل عام، وهي تقدم المساعدة لبلدان الرابطة في مجال برامج بناء القدرات على مكافحة الإرهاب.

كما نشدد على أهمية كفالة حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب. وتعترم اليابان التعاون مع جهود المجتمع الدولي في هذا المجال، بما في ذلك من خلال دعم ضحايا الإرهاب.

وأغتنم هذه الفرصة لأجدد تأكيد عزم اليابان على تنفيذ الاستراتيجية، والتزامها القوي بمواصلة جهودها وتعاونها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بغية القضاء على الإرهاب. وإذ تأمل اليابان أن يتواصل التنسيق الفعال داخل الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة من أجل تنفيذ الاستراتيجية، فإنها على استعداد للإسهام بصورة فعالة في ذلك المسعى.

والسعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب والبلدان.

ومواصلة التركيز على التدابير الأمنية وحدها في سياق مكافحة الإرهاب، دون معالجة أسبابه الجذرية وتعزيز الحوار والتفاهم ومكافحة التحريض على الإرهاب، ستترك مجالا للإرهابيين لنشر أفكارهم وجذب المزيد من الأفراد لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم المدمرة.

أخيراً، أود أن أؤكد مجدداً التزام مصر الثابت بتنفيذ الاستراتيجية، وكذلك دعمها للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ونحن على استعداد للإسهام بنشاط في هذه الجهود بتقديم الخبرات وتشاطر الدروس التي تعلمناها نتيجة لجهودنا خلال العقود الماضية على المستويين الوطني والإقليمي لمكافحة الإرهاب بحزم.

السيد فاندورين (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إن بلجيكا مصممة على الإسهام، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، في تنشيط تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على أرض الواقع بجميع عناصرها وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وتشكر بلجيكا الأمين العام على تقريره الأخير (A/66/762) وتؤيد التوصيات الواردة فيه. كما نشكر وفد كندا على تيسير المفاوضات حول مشروع القرار (A/66/L.53) المعروض على الجمعية.

وبلجيكا تولي أهمية خاصة لتعزيز القدرات على منع ومكافحة الإرهاب. ويجب على مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق هذا الهدف.

لقد كان إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ضمن فرقة العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تطوراً هاماً. وسيسهم بالتأكيد في تنفيذ الاستراتيجية وتعزيز دور الجمعية العامة في هذا الصدد. ونناشد أمانة المركز أن تتم وضع الترتيبات اللوجستية وتبدأ في أنشطتها التنفيذية، وفقاً للأولويات الاستراتيجية التي حددها المجلس الاستشاري للمركز في اجتماعه الثاني، الذي عقد في جدة، في المملكة العربية السعودية، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢. كما نتطلع إلى تعزيز دور الجمعية العامة في مكافحة الإرهاب.

إن مصر تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق على نحو عام وتفاذي ازدواجية العمل الذي تقوم به أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تلقي المزيد من التفاصيل بشأن اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء منصب منسق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب، على نحو ما ورد في تقريره الأخير (A/66/762).

وسيتيح لنا ذلك إجراء مناقشة مستنيرة حول هذه المسألة مستقبلاً واتخاذ قرار مناسب في هذا الصدد. ونشدد على أن موقف كهذا، إذا نشأ، يجب ألا يؤثر على الولايات الحالية لهيئات الأمم المتحدة، ولا سيما الدور المحوري للجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب.

وقد أعادت مصر مراراً التأكيد على أن اعتماد منظور أمني وحده لمعالجة الإرهاب لن يحقق النتائج المرجوة. وينبغي للمجتمع الدولي العمل بنشاط لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب واعتماد تدابير موضوعية تهدف إلى تناول الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى انتشاره. وينبغي أن يكون أهم هذه التدابير إنهاء الاحتلال الأجنبي، إلى جانب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب في تقرير المصير. ويضاف إلى ذلك، بطبيعة الحال، إقامة العدل وسيادة القانون

الصدد بالتعاون مع دوائرها الشريكة، بما في ذلك المركز الحكومي لإدارة الأزمات.

لقد جعل اغتيال المخرج السينمائي الهولندي ثيو فان جوخ بلجيكا تدرك نطاق التهديد الذي يشكله التطرف والراдикаلية. وفي هذا الصدد، تمثل خطة عمل الحكومة البلجيكية لمكافحة الراديكالية، والمعروفة باسم الخطة «R»، أحد العناصر الرئيسية للقدرات الوطنية لمواجهة هذه الظواهر. وتستهدف الخطة الكشف عن العلامات المبكرة للتطرف والتعامل مع ذلك بشكل مناسب، مع العمل على تفادي حدوث استقطاب حاد بين مختلف قطاعات المجتمع.

والأحداث التي جرت مؤخرا في تولوز وبروكسل تذكرنا بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذا المجال. وبلدي يدرس حاليا الخيارات بهدف استكمال التدابير القائمة.

أخيرا، يجسد هيكل مكافحة الإرهاب في بلجيكا تنفيذ إطار قانوني ومؤسسي مبني على التزاماتها الدولية. وهو يهدف إلى منع أعمال الإرهاب وتقديم المشتبه فيهم للعدالة على السواء.

وصدر مؤخرا قانون ينظم أساليب جمع البيانات التي تستخدمها دوائر الاستخبارات والأمن واستخدامها. وكما كان الأسلوب المستخدم أكثر تدخلا، زاد مستوى الرصد من قبل سلطات مستقلة. والمنظومة تشجع تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات والدوائر القضائية، وذلك من خلال أداة لترشيح الولاية القضائية. وبالتالي، فإن المنظومة تعزز كذلك مقبولية الأدلة، على النحو الذي يحدده القاضي، وهي تمثل خطوة هامة إلى الأمام على صعيد حماية حقوق الإنسان الأساسية.

وعلى الرغم من أن العديد من المبادرات التشريعية كانت موضع نقاش في مجتمعنا بخصوص تأثيرها على الحريات

وبلجيكا مستعدة لتبادل ممارساتها الجيدة والدروس المستفادة، ولا سيما، في إطار المركز.

وأود أن أعرض بإيجاز، في ثلاث نقاط، الإجراءات المحددة التي اتخذتها بلجيكا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب واستراتيجية الاتحاد الأوروبي، مع التركيز بشكل خاص على الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المعلومات والهياكل القائمة للتبادل الذي سبقت الإشارة إليه. لقد أنشئت هيئة تنسيق تحليل التهديدات، التي أترأسها، بدافع من عزم بلجيكا على تعزيز أوجه التآزر بين جميع الكيانات الوطنية المشاركة في مكافحة الإرهاب والتطرف والراдикаلية. وكان الهدف من إنشائها إعداد نهج مشترك ومتكامل لتحليل التهديدات الإرهابية والمتطرفة بما يحقق مصلحة السلطات الوطنية والشركاء الأجانب.

وفي سياق هيكل مكافحة الإرهاب في بلجيكا، مُنحت هيئة تنسيق تحليل التهديدات موقعا مركزيا تم تعزيزه قانونيا، على نحو غير مسبوق، من خلال فرض عقوبات جنائية على الدوائر الشريكة التي تُغفل عن عمد تزويد الهيئة بالمعلومات ذات الصلة.

ومدينة بروكسل، بوصفها عاصمة دولية تستضيف مؤسسات أوروبية ودولية، فضلا عن مراكز تنسيق للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات، تستلزم يقظة شديدة من جانب دوائرها جميعا في تقييم التهديد الإرهابي الناجم عن هذا الوضع.

وبفضل الخبرة الطويلة في هذا المجال، فإن السلطات البلجيكية تضع في اعتبارها دائما تحقيق الاستفادة المثلى من المعلومات والموارد المتاحة من أجل توفير الحماية الكافية للمؤسسات التي تستضيفها بلجيكا. وهذه هي إحدى المهام اليومية العديدة التي تنفذها الهيئة، التي تعمل بدأب في هذا

نوعه ومتفق عليه عالميا لمكافحة الإرهاب والهدف منها القيام بدور محوري في توجيه جهود مكافحة الإرهاب المبذولة على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ونحن نؤيد تنفيذ الاستراتيجية بركائزها الأربع جميعا بطريقة شاملة ومتكاملة.

وكان إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٩ وإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للأمم المتحدة في عام ٢٠١١ ضمن فرقة العمل خطوتين هامتين على طريق تعزيز جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بتوفير مظلة يمكن لمختلف هيئات الأمم المتحدة أن تقدم تحت لوائها دعما فعالا لتنفيذ الاستراتيجية بطريقة منسقة ومتسقة على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. ونحن على ثقة بأن هذه الخطوات ستكون مفيدة في تبسيط عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب بوجه عام. وبما أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء، نأمل أن تتيح هذه الخطوات منبرا مفيدا لانخراط الدول الأعضاء بشكل عملي في أعمال فرقة العمل ومركز مكافحة الإرهاب، موجهة في ذلك باحتياجاتها الفردية.

وبغية زيادة تعزيز الشفافية وأوجه التآزر في هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، نؤيد اقتراح الأمين العام بشأن تعيين منسق لمكافحة الإرهاب ونتطلع إلى مواصلة النظر في هذه الفكرة في الوقت المناسب.

وقد واجه بلدي، الهند، آفة الإرهاب على مدار أكثر من عقدين ونصف من الزمان. بل أن منطقتنا بأسرها، جنوب آسيا، قد خربت أنشطتها أكبر تنظيمات إرهابية في العالم، سواء كانوا من تنظيم القاعدة أو عناصر من حركة الطالبان أو لاشكار إيتويا أو جماعة الدعوة وغيرها. وفي خطابه أثناء المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة السادسة والستين (أنظر

الأساسية، لا يوجد لدى بلجيكا منظومة خاصة من التدابير تستهدف الأفراد المشتبه فيهم أو المدانين بارتكاب أعمال إرهابية.

وما من شك في أن انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية يخلق بيئة تمثل تربة خصبة للأنشطة الإرهابية؛ وبالتالي، فإن الحماية الصارمة لتلك الحقوق يظل العنصر الأساسي لاستراتيجية بلجيكا لمكافحة الإرهاب.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية):

انضم إلى الآخرين في تهنئة الممثل الدائم لكندا على جهوده المتميزة في تيسير المشاورات والتوصل إلى توافق في الآراء على مشروع القرار (A/66/L.53) بشأن الاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والذي سيجري اعتماده في وقت لاحق اليوم في ختام هذه المناقشة. كما نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/66/762 عن الأنشطة والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإستراتيجية.

إن الإرهاب آفة عالمية. وهو لا يزال يشكل تهديدا متفشيا وخبيثا، ليس للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا للقيم الأساسية للأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن استخدام أي معتقد أو مبرر أو قضية سياسية أو حجة لتبرير أعمال الإرهاب. ونحن ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه، بوصفه عملا إجراميا ولا يمكن تبريره. وبالتالي، نؤكد مجددا على أن أي قضية، مهما بدت عادلة، ولا يمكن أن تبرره.

وكان اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ (القرار ٦٠/٢٨٨) معلما في مجال مكافحة الإرهاب. والاستراتيجية إطار استراتيجي فريد من

ويجب علينا أيضا أن نواصل تعزيز الإطار المعياري في الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لاعتماد الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي والتي ظلت معلقة لفترة طويلة. وإبرام الاتفاقية سيعزز شمول تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. والاتفاقية ستسد أيضا الثغرات في الإطار القانوني الدولي والذي أنشأته الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وينبغي للدول الأعضاء، على نحو ما التزمت به في الاستراتيجية، بذل كل جهد ممكن للتوصل الى اتفاق بشأن النص واعتماد الاتفاقية لكي تقف صفا واحدا وراء الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

ختاما، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن الهند ستواصل الإسهام بفعالية في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفي دعم تنفيذ الاستراتيجية على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

السيد لوليشكي (المغرب): أعرب عن تأييد المغرب للبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الثالث لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أود أن أعرب عن تقديري لسعادة السفير ريشنسكي، الممثل الدائم لكندا، وفريق عمله على الجهود التي بذلها من أجل التوصل إلى مشروع قرار (A/66/L.53) بتوافق الآراء لتتويج الاستعراض الثالث للاستراتيجية.

لقد رسخ مشروع القرار الثوابت المعتمدة خلال الاستعراضين السابقين للاستراتيجية ومن ضمنها الدور المحوري الذي تقوم به الجمعية العامة في متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحديثها وتعزيز أوجه التفاعل بين الدول الأعضاء وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ

(A/66/PV.22)، قال رئيس وزرائنا، السيد مانغوهان سينغ، إن المعركة ضد الإرهاب يجب أن تكون متواصلة وأن يتم حوضها عي جميع الجبهات مع الابتعاد عن النهج الانتقائية في التعامل مع الجماعات الإرهابية أو البنية التحتية للإرهاب. ومكافحة هذه الآفة العالمية بفعالية تستلزم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء وزيادة التعاون الدولي والإقليمي. ولا بد من أن يدرك الإرهابيون ومؤيدوهم ان المجتمع الدولي ثابت تماما في عزمه على مكافحة الإرهاب.

وأود أن أشير إلى أنه في الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، عُقد اجتماع خاص للجنة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك. وأقرت الوثيقة الختامية التي اعتمدها اللجنة اتباع نهج عدم التسامح مطلقا حيال الإرهاب، الذي أصبح الآن جزءا من قائمة مفردات الأمم المتحدة في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وفي سياق مكافحة الإرهاب، يتعين علينا اتباع نهج شامل يضمن عدم التسامح مطلقا حيال الإرهاب. وغني عن البيان، بل هو أمر ضروري تماما، أن التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب يجب أن تمثل لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ويتعين علينا إعطاء مزيد من الزخم للجهود المبذولة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على مواجهة الخطر العالمي من خلال زيادة التعاون الدولي والإقليمي وجهود بناء القدرات. والهند تؤيد بشدة جميع الجهود، وخاصة التي تدرج في نطاق اختصاص الأمم المتحدة، والتي تستهدف تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية. ويسعدني أن أشير إلى أن ذلك كان موضع تركيز الاستعراض الثالث للاستراتيجية.

بدور محوري في تحقيق هذه الأهداف بتواصل مع الهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وقد تعززت أخيرا قدرات الأمم المتحدة في مجال تنفيذ الإستراتيجية بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونتطلع بعد استكمال الإطار القانوني والتنظيمي لهذا المركز للإسهام في مرحلة التنفيذ والإنجاز، ذلك أن المركز وعلى الرغم من حداثة تأسيسه، فإن آمالا كبيرة أصبحت معلقة عليه من طرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب.

إن المملكة المغربية التي أخذت موقفا مبدئيا وواضحا وصارما منذ إدراج بند مكافحة الإرهاب الدولي، في ١٩٧٩ في جدول أعمال الجمعية العامة، انخرطت مبكرا في الجهود الدولية لمحاربة هذه الآفة وتمكنت من ترجمة التجربة التي راكمتها إلى إستراتيجية شمولية ومتعددة الأبعاد تنسجم مع الإطار العام الذي وضعته الأمم المتحدة، وتزواج الإستراتيجية المغربية بين الآليات القانونية الزجرية والمبادرات الهادفة إلى معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي من شأنها تغذية الإيديولوجيات المتطرفة والعنيفة. كما عملت على تقوية مناعة المجتمع المغربي من خلال تعميق مبادئ الإسلام السمحة وترسيخ ثقافة الحوار واحترام حقوق الإنسان وتوسيع مجالات المشاركة الديمقراطية والانفتاح على المجتمع المدني.

وينسجم هذا النهج مع قناعة المغرب الراسخة أن مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني لا يمكن أن تنحصر في الجهود الحكومية وحدها، بل هي كذلك شأن المجتمع المدني، الذي بدون انخراطه الفعلي وانخراط المواطنين لا يمكن لسياسة أية دولة أن تحقق الأهداف المتوخاة منها في هذا المجال أو في غيره، كما نبقى مقتنعين بأن الجهود الوطنية مهما كانت أبعادها ومهما كانت فعاليتها تظل غير كافية لمواجهة التطور الحاصل في الأنشطة الإرهابية على الصعيد العالمي، وخاصة

في مجال مكافحة الإرهاب، وكذا بناء القدرات وضمان تفعيل المتوازن لأعمدة الاستراتيجية الأربعة.

ولأول مرة، تم إدخال مقتضيات أخرى مهمة تحيل على ضرورة معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والحاجة الملحة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ برامج تُعنى بضحايا الإرهاب، والإشارة إلى تزايد لجوء الإرهابيين إلى وسائل الاتصال والإعلام والتعبير عن تزايد عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن من أجل الحصول على موارد مالية أو انتزاع تنازلات سياسية.

إن اجتماعنا اليوم من أجل الاستعراض الثالث للإستراتيجية مناسبة مهمة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأعمدة الأساسية والعناصر المتعددة لهذه الإستراتيجية، وتبادل وجهات النظر حول السبل التي ستمكننا من مواصلة إحراز تقدم يتناسب وحجم التهديدات الإرهابية التي تترص بالأمم والسلام الدوليين، خصوصا وأن هذه التهديدات أصبحت تأخذ أشكالا وطرقا جديدة ومتنوعة.

إن المغرب يتشاطر ما خلص إليه تقرير الأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ الإستراتيجية، الذي يشير إلى إحراز تقدم جيد في هذا المجال، غير أن الطريق لا يزال طويلا، من أجل تحقيق هدف التصدي لخطر الإرهاب، الذي يستوجب اتباع نهج كلي وشامل يتجلى تأثيره، وتتجلى منفعته بشكل ملموس على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، وفي الوقت الذي نقر فيه بمسؤولية الدول في تنفيذ الإستراتيجية، نعتبر الأمم المتحدة الإطار العالمي المشروع والأنسب لإعداد وتعزيز رد جماعي دولي، ولتطوير ترسانة تشريعية متنوعة لمكافحة الإرهاب وتعزيز التنسيق والانسجام في التنفيذ على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك في تقديم المساعدة المطلوبة إلى الدول الأعضاء، وفي هذا الإطار، تظطلع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب

وفي مجال التعاون القضائي على المستوى الإقليمي، يواصل بلدي مساعي من أجل تسريع دخول اتفاقية التعاون القضائي ما بين الدول الأفريقية الفرانكفونية حيز النفاذ، وهي الاتفاقية التي اعتمدت خلال الاجتماع الخامس لوزراء العدل لهذه الدول.

على المستوى الإقليمي كذلك، يواصل المغرب دعمه لمبادرات تعزيز القدرات المشتركة للدول الأفريقية لمواجهة التهديدات الأمنية بصفة عامة، والإرهابية بصفة خاصة، ومن ضمنها مبادرة الدول الأفريقية المظلة على المحيط الأطلسي، وتجمع دول الساحل والصحراء، الذي يضم ٢٨ دولة أفريقية، والذي عقد اجتماع مجلسه التنفيذي بالرباط خلال هذا الشهر بهدف إعادة هيكلة هذه المنظمة، وجعلها إطارا للتنسيق والتعاون في كافة المجالات وخاصة منها الأمنية والسياسية. وفي نفس الصدد، سيحتضن المغرب خلال الشهور المقبلة الاجتماع الوزاري الثاني المعني بأمن الحدود لبلدان المغرب العربي والساحل.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن تحدي الإرهاب لا يعرف الحدود ولا يمكن ربطه بجنسية أو دين أو حضارة أو ثقافة معينة. لذلك، فهو يتطلب منا جميعا التزاما قويا ومتجددا وتأزرا كليا وعملا مشتركا من أجل التصدي بحزم لثقافة التطرف والعنف أيا كان مصدرها وأيا كان من يروج لها.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس وميسر المناقشات بشأن مشروع القرار (A/66/L.53)، السفير غيرمو رشينسكي، الممثل الدائم لكندا، على الاختتام الناجح لاستعراض إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. إننا نرحب بمشروع القرار بوصفه يشكل جهدا إيجابيا من جانب الأمم المتحدة فيما يخص التصدي للإرهاب. ويؤكد المشروع مجددا على أهمية

في ظل ظرفية إقليمية ودون إقليمية محفوفة بتهديدات إرهابية متنوعة الأبعاد تسهم في تزايد الأنشطة المكثفة للمجموعات الإرهابية بالاعتماد على الموارد المالية التي تدرها أنشطة الجريمة المنظمة، وفي هذا الصدد، نعبّر من جديد عن قلقنا العميق لتنامي الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل وتزايد ارتباطها بمجموعات إرهابية في غرب أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، وبأنشطة حركات انفصالية مسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات والأسلحة والصغيرة وبالبشر.

إن حالة من هذا القبيل، تتطلب من الدول المعنية بأمن هذه المنطقة، اعتماد نهج حازم وتشاركي يستند في شموليته إلى مبادئ التضامن وقيم الحوار البناء والوعي بشمولية وعدم تجزئة الأمن والمسؤولية المشتركة لكل الأطراف، وهنا تكمن الأهمية القصوى للتنسيق الإقليمي والتعاون المكثف وغير المشروط بين الدول المجاورة والمنتمية لنفس المنطقة، لبناء رد جماعي تشارك فيه كل الطاقات المتوفرة دون إقصاء ودون انتقائية، كما تظهر هنا أهمية الشراكة المثمرة مع الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بتطوير القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب.

وطبقا لهذه المنهجية، يواصل المغرب بذل جهوده من أجل الإسهام المكثف في كل المبادرات الدولية والإقليمية ودون وما بين الإقليمية، من أجل تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات وتقوية التعاون لمحاربة الإرهاب. وفي هذا الإطار، نشير على سبيل الذكر لا الحصر إلى انخراط المغرب الفعال في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وأنشطة أفرقة عمله الخمسة، ونثمن في هذا الإطار اعتماد المنتدى أخيرا لإعلان الرباط المتعلق بأفضل الممارسات في مجال العدالة الجنائية والذي من شأنه تقديم الدعم من أجل تعزيز نظام جنائي وطني فعال يقوم على سيادة القانون، ويتضمن آليات للتعاون الجنائي القضائي فيما يتعلق بتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي، خلال ندوة حول التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، التي نظمها الأمين العام: "إن مما يجعل هذا المجال معقدا جدا وصعبا للغاية، الخطر الماثل على الدوام المتمثل في أن بعض الدول، بما في ذلك الدول التي لديها سجل تفتخر به في مجال احترام سيادة القانون، كانت على استعداد في بعض الأحيان للتخلي عن تلك القيم الأساسية، بحجة الدفاع عنها".

إننا ندرك الحاجة إلى تعزيز الدور الذي تؤديه فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وأيدنا إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. لدى المركز، الذي أنشئ تحت رعاية الأمم المتحدة، القدرة على تعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب، من خلال زيادة التعاون بين الدول الأعضاء.

فضلت البرازيل إدراج الفقرة التي تسلط الضوء على الحاجة لدعم ضحايا الإرهاب. وتشكل الفقرة التي تمت الموافقة عليها بوصفها صيغة توافقية، نهجا إيجابيا موجه نحو العمل، في ذلك الصدد.

ونحن مسرورون أيضا بتأكيد مشروع القرار من جديد على المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ الإستراتيجية. كما أنه يعترف بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في ذلك السياق، و يعترف بأهمية التنسيق والاتساق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، على جميع المستويات.

إن البرازيل ترى أيضا بأن الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية ضرورية أيضا في مجال مكافحة الإرهاب. على الصعيد الإقليمي، أنشأت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، محفلا متخصصا في الإرهاب، في سياق اجتماعات وزراء الداخلية. ويقيم المحفل ويقترح القيام بأنشطة مشتركة في مجال الاستخبارات والعمليات، ضد الإرهاب. وفيما يتصل

الإستراتيجية وركائزها الأربع، فضلا عن الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة فيما يخص معالجة المسألة.

اضطلعت البرازيل بدور نشط خلال المفاوضات بشأن الإستراتيجية. وأود أن أعلق بإيجاز على بعض جوانب مشروع القرار الحالي.

بينما تؤكد البرازيل على أهمية اتباع نهج متكامل ومتوازن وشامل فيما يخص تنفيذ الإستراتيجية ككل، فقد ركزت خلال المفاوضات، على أهمية مضاعفة الجهود من أجل القيام بتركيز أكثر توازنا على تنفيذ الركيزة الأولى والرابعة من الإستراتيجية.

إن البرازيل تعبر مجددا عن التزامها باستجابة منسقة ومتعددة الأبعاد للتحديات الناجمة عن الإرهاب. ينبغي أن تكون الأمم المتحدة أ في طليعة تلك الجهود. وتشكل معالجة الأسباب الجذرية لهذه الآفة جوهر المسألة. إننا نعتقد أن معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، كما ورد في الركيزة الأولى، تشكل أفضل وسيلة لمنع تكرار تلك الظاهرة في الأجل الطويل. كما أكدنا في العديد من المناسبات، فإن الوقاية هي دائما أفضل السياسات.

إننا نفهم بأن إعطاء الأولوية للجوانب الوقائية، يعني معالجة الأسباب الكامنة وراء ارتكاب الأعمال الإرهابية، التي تغذي الكثير منها حالات التهميش الاجتماعي وغياب العدالة. من الضروري أيضا تعزيز قيم الديمقراطية والتسامح السياسي والعنقي والديني، جنبا إلى جنب مع التعاون من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون، كما ورد في الركيزة الرابعة، أمر بالغ الأهمية، ويجب أن يكون أساسا لمكافحة الإرهاب. في ذلك السياق، أود أن أذكر بما قاله بن إميرسون، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق

من أجل التوصل إلى فهم أعمق لجذوره، سنكون قادرين على جعل العالم مكاناً أكثر أمناً.

إننا نأمل في أن يغتنم الاستعراض الثالث مرة كل سنتين للإستراتيجية العالمية، الفرصة لتسليط الضوء على تلك العناصر الهامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

بنصف الكرة الذي نسكنه، أدت البرازيل في إطار منظمة الدول الأمريكية، دوراً نشطاً في المفاوضات التي أسفرت عن اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. علاوة على ذلك، تشارك البرازيل في أنشطة لجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب. والبرازيل مستعدة للدخول في حوار مع باقي الأقاليم ودون الأقاليم، من أجل تبادل الخبرات ومواجهة التحديات في مجال مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، تتشاطر البرازيل الاعتقاد الراسخ بأن التصدي الفعال للإرهاب، مرهون بالتعاون بين الدول في مجال تعزيز السياسات الهادفة إلى ردعه والوقاية منه.

إن مشروع القرار يدعو بمجداة جميع الدول إلى أن تبذل قصارى جهودها من أجل إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. إننا نعتقد أنه سيكون من مصلحة الجميع تكملة الصكوك القائمة، وضمان وضع إطار قانوني دولي شامل وقوي، عند التصدي لتهديد الإرهاب.

ويشكل الاستعراض الثالث مرة كل سنتين لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فرصة لنا لنؤكد مجدداً أن ليس ثمة مسوغات للقيام بأعمال إرهابية. وقد دأبت البرازيل على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إننا طرف في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة المناهضة للإرهاب، ونتعهد مرة أخرى، بتقديم الدعم الكامل لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونبذ الإرهاب مبدأً أساسياً لعلاقتنا الدولية، وهو مكرس في الدستور البرازيلي.

كما أننا نعتقد أن هذا الاستعراض يوفر لنا فرصة كبيرة لتعزيز فهمنا لظاهرة الإرهاب بكل تعقيداتها. و ينبغي لنا ألا نغفل حقيقة أن هدفنا الرئيسي من وراء محاربة الإرهاب هو إنقاذ أرواح بريئة من ذلك البلاء المرعب. إذا استثمرنا مواردنا